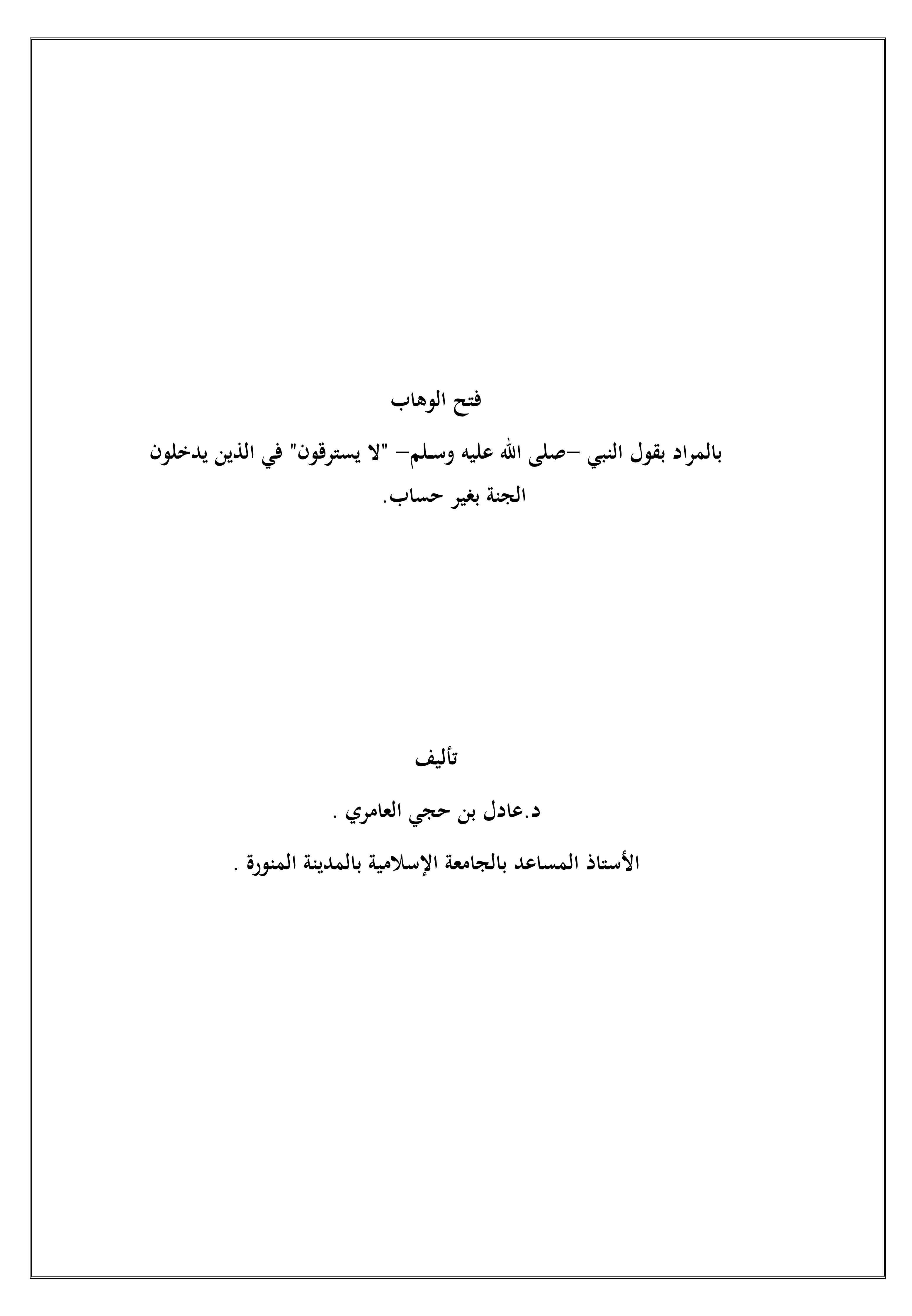


فتح الوهاب

بالمراد بقول النبي –صلى الله عليه وسلم– "لا يسترقون" في الذين يدخلون الجنة بغير حساب.

تأليف

د.عادل بن حجي العامري .

الأستاذ المساعد بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة .

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبيّنا محمد وعلى آله، وصحبه، وأزواجه، الطيبين الطاهرين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين أما بعد:

فإنّ مما يحرص عليه المؤمنون المتقون، ويتسابق إليه المتسابقون، ويشمّر له المشمرون، ويعمل له العاملون، دخول جنة النعيم، دار المقامة والكرامة من غير حساب ولا سابق عذاب، والصحابة الكرام –رضي الله عنهم- لما أَخبرهم النبي –صلى الله عليه وسلم- بأَن من أُمته سبعين ألفًا يدخلون الجنة بغير حساب ولا عذاب، خاضوا في أولئك فذكروا أَشياء، حتى دخل عليهم النّبي –صلى الله عليه وسلم- فأعلمهم بصفاتهم ونعوتهم، وما خوضهم في معرفة أوصاف أولئك إلَّا لحرصهم الشديد، المنقطع النظير، على حصولهم على هذا الجزاء الكبير، وفوزهم بهذا الفضل العظيم.

وكما أَنّ الصحابة الكرام –رضي الله عنهم- خاضوا في أولئك وذكروا أشياء فإن علماءنا الفضلاء الأجلاء حرصًا منهم على التبليغ والبيان، وطلبًا للفضل والكمال، خاضوا في المراد بقول النبي –صلى الله عليه وسلم- "لا يسترقون" في وصف الذين يدخلون الجنة بغير حساب ولا عذاب، فاختلفت أفهامهم، وتعددت آراؤهم وأَقوالهم، فبدا لي جمع هذه الأقوال، ومناقشتها، وبيان الراجح منها، فكان هذا البحث الموسوم بـ "فتح الوهاب بالمراد بقول النبي –صلى الله عليه وسلم- "لا يسترقون" في الذين يدخلون الجنة بغير حساب".

وقد قسمت البحث إلى مقدمة وفصلين على النحو الآتي:

الفصل الأول: مقدمات في الرّقية.

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعريف الرّقية.

المبحث الثاني: أنواع الرّقية.

المبحث الثالث: تخريج حديث السبعين ألفًا الذين يدخلون الجنة بغير حساب ولا عذاب.

الفصل الثاني: أقوال أَهل العلم في المراد بقول النبي -صلى الله عليه وسلم- "لا يسترقون" وفيه تسعة مباحث:

المبحث الأول: القول الأول في المراد بقوله -صلى الله عليه وسلم- "لا يسترقون" ومناقشته.

المبحث الثاني: القول الثاني في المراد بقوله -صلى الله عليه وسلم- "لا يسترقون" ومناقشته.

المبحث الثالث: القول الثالث في المراد بقوله -صلى الله عليه وسلم- "لا يسترقون" ومناقشته.

المبحث الرابع: القول الرابع في المراد بقوله -صلى الله عليه وسلم- "لا يسترقون" ومناقشته.

المبحث الخامس: القول الخامس في المراد بقوله -صلى الله عليه وسلم- "لا يسترقون" ومناقشته.

المبحث السادس: القول السادس في المراد بقوله -صلى الله عليه وسلم- "لا يسترقون" ومناقشته.

المبحث السابع: القول السابع في المراد بقوله -صلى الله عليه وسلم- "لا يسترقون" ومناقشته.

المبحث الثامن: القول الثامن في المراد بقوله -صلى الله عليه وسلم- "لا يسترقون" ومناقشته.

المبحث التاسع: القول التاسع والراجح، وأوجه رجحانه.

الخاتمة: وفيها أَهم النتائج.

الفهارس: وفيها فهرس المراجع، وفهرس الموضوعات.

والله تعالى أسأل أن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، وأن يتقبله، وأن ينفع به، وأَن يجزل الأجر والثواب لكاتبه وقارئه وناشره.

الفصل الأول: مقدمات في الرّقية

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعريف الرقية.

المبحث الثاني: أنواع الرقية.

المبحث الثالث: تخريج حديث السبعين ألفا الذين يدخلون الجنة بغير حساب.

المبحث الأول: تعريف الرّقية.

الرّاء والقاف والحرف المعتل (رقى) أصول ثلاثة متباينة:

الأول: الصعود، ومنه قوله تعالى: ﴿أَوْ تَرْقَىٰ فِي ٱلسَّمَآءِ وَلَن نُّؤْمِنَ لِرُقِيِّكَ ... ﴾[1]، والعرب تقول: "ارْقَ على ظَلْعِك" أي اصعَدْ بقدر ما تطيق.

والثاني: الرَّقْوَة، ويقال: رَقْوٌ بلا ها، بقعة من الأرض، فُوَيْق الدِّعص من الرّمْل. وأكثر ما يكون إلى جانب وادٍ.

والثالث: الرُّقية وهي: عُوذةٌ يُتعوّذ بها[2].

وهي المراد هنا في هذا البحث.

والرُّقى: بضم الرَّاء وبالقاف مقصور جمع: رُقْية، بضم الرَّاء وسكون القاف.

ويقال: رَقَى بالفتح يرقى بالكسر من باب رَمى يرمِي.

ورقيت فلانا بكسر القافَ أرْقية.

وأسترقى: طلب الرُّقية[3].

قال ابن الأثير: "قد تكرر ذكر الرُّقية والرّقى والرّقْي والاسترقاء في الحديث، والرُّقْية: العُوذة التي يُرقى بها صاحب الآفة، كالحمّى والصّرع وغير ذلك من الآفات"[4].

---

(١) سورة الإسراء، الآية (٩٣).

(٢) انظر: "مقاييس اللغة" (٤٢٦/٢)، و"تهذيب اللغة" (٢٩٢/٩-٢٩٣).

(٣) انظر: "عمدة القاري" (٤٠٢/٢١)، و"فتح الباري" (٢٠٥/١٠)، و"لسان العرب" (٢٠٩/٦).

(٤) "النهاية في غريب الحديث والأثر" ص (٣٧٤).

المبحث الثاني: أنواع الرّقية.

جاء في بعض النصوص النهي عن الرقية والتحذير منها والثناء على من تركها، وجاء في بعضها الآخر جوازها وبيان مشروعيتها والحث عليها.

فمن الأول: قول النبي –صلى الله عليه وسلم–: "إن الرُّقى والتمائم والتولة شرك"[(١)].

وقوله –صلى الله عليه وسلم–: "من اكتوى أو استرقى فقد برئ من التوكل".

وقوله –صلى الله عليه وسلم– في الذين يدخلون الجنة بغير حساب: "هم الذين لا يسترقون"[(٢)].

ومن الثاني: حديث أم سلمة –رضي الله عنها– أن النبي –صلى الله عليه وسلم– رأى في بيتها جارية في وجهها سفعة فقال: "استرقوا لها فإن بها النظرة"[(٣)].

وقول عائشة – رضي الله عنها –: "كان رسول الله –صلى الله عليه وسلم– يأمرني أن أسترقي من العين"[(٤)].

وعن عائشة أن رسول الله –صلى الله عليه وسلم– كان يرقي يقول: "امسح الباس رب الناس، بيدك الشفاء، لا كاشف له إلّا أنت"[(٥)].

والنصوص في ذلك كثيرة.

وفي بعض النصوص ذكر كلا النوعين، فعن عوف ابن مالك الأشجعي قال: كنّا نرقي في الجاهلية، فقلنا: يا رسول الله كيف ترى في ذلك؟ فقال: "اعرضوا عليَّ رقابكم، لا بأس

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه ح (٣٨٨٣)، وابن ماجه في سننه ح (٣٥٣٠)، وصححه الألباني في "صحيح سنن أبي داود" (٤٦٨/٢).

(٢) سيأتي تخريجه.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه ح (٥٧٣٩)، ومسلم في صحيحه ح (٥٧٢٥).

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه ح (٥٧٢٢).

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه ح (٥٧٤٤).

بالرُّقى ما لم يكن فيه شرك"[1].

وعن جابر قال: كان لي خال يرقي من العقرب، فنهى رسول الله –صلى الله عليه وسلم– عن الرُّقى، قال: فأتاه فقال: يا رسول الله إنك نهيت عن الرُّقى، وأنا أرقي من العقرب فقال: "من استطاع منكم أن ينفع أخاه فليفعل"[2].

فهذه النصوص تفيد أن الرقى ليس لها حكم واحد متفق عليه، وإنما يختلف حكمها بحسبها، فمنها الجائز المشروع، ومنها المحرم الممنوع.

فإن العرب في جاهليتها كانت تعرف الرقية وتطلبها، وكانت قائمة على ما اعتادت عليه من الشرك والأوهام والخرافات، فبعث الله محمد –صلى الله عليه وسلم– بالهدى والنور والخير للبشرية أجمع، فنهى عمَّا كانت عليه العرب من الشرك والخزعبلات، ومن ذلك الرقى المحرَّمة الشركية، وأبدلها وعوَّضها بما هو خيرٌ لها، وهي الرقى الشرعية بالقرآن العظيم وبأسماء الله وصفاته، فما نهت عنه النصوص من الرقى وحذّرت منه، وأثنت على من تركها واجتنبها فالمراد بها:

الرقى المحرَّمة الممنوعة وهي:

التي فيها شرك، من دعاء غير الله، والاستعاذة والاستغاثة بغيره من الملائكة والأنبياء والجن والشياطين ونحو ذلك.

وكذلك الرُّقى بما لا يفقه معناها؛ لأنها مظنَّة الشرك.

أو استعملها معتقدًا أنها مؤثرة بطبها وذاتها من دون الله تعالى، وأنها نافعة لا محالة[3].

وما جاءت النصوص بالحث عليه من الرّقى، وبيان جوازه فالمراد بها: الرقى المشروعة.

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه ح (٥٧٣٢).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه ح (٥٧٢٩).

(٣) انظر: "مجموع الفتاوى" (١٣/١٩) (٢٧٨/٢٣)، و"تفسير الخازن" (٥٠١/٤)، و"تيسير العزيز الحميد" ص (١٣١)، و"تأويل مختلف الحديث" ص (٣١١)، و"التمهيد لشرح كتاب التوحيد" ص (١٠٩).

قال النووي: "وقد نقلوا الإجماع على جواز الرقى بالآيات وأذكار الله تعالى"[1].

وقال الخازن[2]: "وأما الرقى والتعاويذ فقد اتفق الإجماع على جواز ذلك إذا كان بآيات من القرآن، أو إذا كانت وردت في الحديث..."[3].

وحكى ابن حجر إجماع أهل العلم على جواز الرقى عند اجتماع ثلاثة شروط فقد قال: "وقد أجمع العلماء على جواز الرقى عند اجتماع ثلاثة شروط:

أن يكون بكلام الله تعالى أو بأسمائه وصفاته، وباللسان العربي أو بما يعرف معناه من غيره، وأن يعتقد أن الرقية لا تؤثر بذاتها، بل بذات الله تعالى، واختلفوا في كونها شرطا، والراجح أنه لا بدّ من اعتبار الشروط المذكورة"[4].

وحكى السيوطي أيضا إجماع العلماء على جواز الرقى عند اجتماع هذه الشروط الثلاثة، كما نقله عنه الشيخ سليمان بن عبد الله، والشيخ عبد الرحمن بن حسن[5].

هذا ما دلت عليه النصوص، وما بيّنه أهل العلم من أنواع الرقى والله أعلم.

---

(١) "المنهاج شرح صحيح مسلم" (١٤/٣٩٢).

(٢) علي بن محمد علاء الدين، المعروف بالخازن، من فقهاء الشافعية، بغدادي الأصل، ولد سنة (٦٧٨هـ)، وتوفي سنة (٧٤١هـ). انظر: "الأعلام" (٥/٥).

(٣) انظر: "تفسير الخازن" (٤/٥٠١).

(٤) "فتح الباري" (١٠/٢٠٦).

(٥) انظر: "تيسير العزيز الحميد" ص (١٣٣)، و"فتح المجيد" (١/٢٤٣).

المبحث الثالث:

تخريج حديث السبعين ألفًا الذين يدخلون الجنة بغير حساب ولا عذاب.

عن حصين بن عبد الرحمن قال: كنت عند سعيد بن جبير فقال: أيكم رأى الكوكب الذي انقضَّ البارحة؟ قلت: أنا، ثم قلت: أما إني لم أكن في صلاة ولكنّي لُدِغت، قال: فماذا صنعت؟ قلت: استرقيت. قال: فما حملك على ذلك؟ قلت: حديث حدثناه الشعبيُّ، فقال: وما حدّثكم الشعبي؟ قلت: حَدَّثنا عن بريدة بن حُصيب الأسلمي أنه قال: لا رُقية إلا من عين أو حُمَة. فقال: قد أحسن من انتهى إلى ما سمع، ولكن حدّثنا ابن عباس عن النبي –صلى الله عليه وسلم-: "عرضت علي الأمم، فجعل النبي والنبيان يمرون معهم الرهط، والنبي ليس معه أحد، حتى رفع لي سواد عظيم، قلت: ما هذا؟ أمتي هذه؟ قيل: بل هذا موسى وقومه، قيل: انظر إلى الأفق، فإذا سواد يملأ الأفق، ثم قيل لي: انظر ها هنا وها هنا في آفاق السماء، فإذا سواد قد ملأ الأفق، قيل: هذه أمتك، ويدخل الجنة من هؤلاء سبعون ألفا بغير حساب" ثم دخل ولم يبين لهم، فأفاض القوم، وقالوا: نحن الذين آمنا بالله واتبعنا رسوله، فنحن هم، أو أولادنا الذين ولدوا في الإسلام، فإنا ولدنا في الجاهلية، فبلغ النبي صلى الله عليه وسلم فخرج، فقال: «**هم الذين لا يَرْقُون**(١) **لا يسترقون، ولا يتطيرون، ولا يكتوون، وعلى ربهم يتوكلون**» فقال عكاشة بن محصن: أمنهم أنا يا رسول الله؟ قال: «نعم» فقام آخر فقال: أمنهم أنا؟ قال: «سبقك بها عكاشة».

هذا الحديث عظيم الشأن، جليل القدر، اشتمل على مسائل عديدة، وفوائد كثيرة عظيمة، وهو حديث صحيح متفق على صحته.

أخرجه البخاري في صحيحه:

في كتاب أحاديث الأنبياء – باب وفاة موسى وذكره بَعْدُ ح (٣٤١٠) مختصرا.

وفي كتاب: الطبّ – باب: من اكتوى أو كوى غيره وفضل من لم يكتو:

(١) هذه اللفظة ليست في البخاري، وهي غلط من بعض الرواة. انظر: "قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة" ص (٧٥)، و"حادي الأرواح" ص (١٧٦).

(ح/٥٧٠٥)، وباب: من لم يرق (ح/٥٧٥٢).

وفي كتاب الرّقاق – باب: "ومن يتوكل على الله فهو حسبه" (ح/٦٤٧٢)، وباب: يدخل الجنة سبعون ألفًا بغير حساب (ح/٦٥٤١).

وأخرجه مسلم في صحيحه واللفظ له:

في كتاب الإيمان – باب الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنّة بغير حساب ولا عذاب (ح/٥٢٠ – ٥٢٨).

وقد أخرجاه في الصحيحين مختصرًا ومطولًا بألفاظ متقاربة، من أطولها وأجمعها اللفظ الذي أوردته، وهو في مسلم ح (٥٢٧).

الفصل الثاني:

أقوال أهل العلم في المراد بقول النبي –صلى الله عليه وسلم–: "لا يسترقون".

وفيه تسعة مباحث:

اختلف أَهل العلم في المراد بقول النبي –صلى الله عليه وسلم–: "لا يسترقون" على تسعة أقوال:

القول الأول: أن قوله –صلى الله عليه وسلم–: "لا يسترقون" يفيد كراهية الرقى والتداوي والمعالجة.

القول الثاني: أن المراد بقوله –صلى الله عليه وسلم–: "لا يسترقون" أي قبل وقوع البلاء، يجتنبون ذلك حال الصحة.

القول الثالث: أنّ الاسترقاء المستحسن تركه هو في حق من له قوة على الصبر وعلى ألم المرض.

القول الرابع: أنّ المدح في ترك الرقى لبيان الأفضلية واستحباب التوكل.

القول الخامس: أنّ قوله –صلى الله عليه وسلم–: "لا يسترقون" هذا من صفة الأولياء ودرجة الخواص المعرضين عن أسباب الدنيا، بخلاف العوام المرخص لهم في الرقية والتداوي.

القول السادس: أنّ الرقية من الأسباب الموهومة وشرط التوكل تركها؛ إذ به وصف الرسول –صلى الله عليه وسلم– المتوكلين في حديث السبعين ألفا.

القول السابع: أن المراد بقوله –صلى الله عليه وسلم–: "لا يسترقون" اجتناب الرقى بأسماء الملائكة والنبيين والصالحين أو بالعرش والكرسي والسموات والجنة والنار وما شاكل ذلك مما يعظم.

القول الثامن: أن المراد بقوله –صلى الله عليه وسلم– "لا يسترقون" أي لا يطلبون من أحد أن يرقيهم.

القول التاسع: أن المراد بقوله –صلى الله عليه وسلم– "لا يسترقون" الرقى الممنوعة المخالفة للشريعة.

وفيما يلي التفصيل في ذلك، وذكر القائلين بكل قول، وبيان مآخذهم، ومناقشة هذه الأقوال، وبيان الراجح منها.

المبحث الأول:

القول الأول في المراد بقول النبي -صلى الله عليه وسلم-: "ولا يسترقون" ومناقشته.

القول الأول: أن قول النبي -صلى الله عليه وسلم-: "لا يسترقون" يفيد كراهية الرقى والتداوي والمعالجة.

قالوا: والواجب على المؤمن أن يترك ذلك اعتصامًا بالله تعالى، وتوكلًا عليه، وثقة به، وانقطاعًا إليه، وعلمًا بأن الرقية لا تنفعه، وأن تركها لا يضره؛ إذ قد علم الله أيام المرض، وأيام الصحة، فلا تزيد هذه بالرقى والعلاجات، ولا تنقص تلك بترك السعي والاحتيالات، لكل صنف من ذلك زمن قد علمه الله، ووقت قدره قبل أن يخلق الخلق، فلو حرص الخلق على تقليل أيام المرض وزمن الداء، أو على تكثير أيام الصحة ما قدروا على ذلك، قال الله -عزوجل-: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ﴾[1]، واحتجوا أيضًا بحديث ابن مسعود -رضى الله عنه- في خلق النطفة وأمر الملك بكتب رزقه وأجله وعمله وشقي أو سعيد[2]، واحتجوا أيضًا بقول النبي -صلى الله عليه وسلم-: "ما توكل من استرقى أو اكتوى"[3].

وممن ذهب إلى هذا: داود بن علي، وجماعة من أَهل الفقه والأثر[4].

المناقشة:

أصحاب هذا القول اطردوا في رأيهم، فلم يفرّقوا بين الرقية وغيرها من العلاجات وأنواع التداوي، ويحمد لهم هذا الاطراد، فإن الباب واحد، وهم من هذه الجهة أَقرب إلى المعنى الصحيح ممّن تناقض ففرّق بين الرقية وبين غيرها من العلاجات وأنواع التداوي.

وهذا القول أَفسد من غيره من جهة أخرى، وهي مناقضته للنصوص الكثيرة المستفيضة

(١) سورة الحديد: الآية (٢٢).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (ح/٦٥٩٤)، ومسلم في صحيحه (ح/٦٧٢٣).

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) انظر: "التمهيد" (١٥/٣٧٢-٣٧٧).

عن النبي -صلى الله عليه وسلم- من قوله وفعله وتقريره، الدالة على مشروعية التداوي، وهي نصوص كثيرة يعجز المرء عن حصرها، وبأدنى تأمل في كتاب الطب من كتب الصحاح والسنن يعلم المرء مخالفة هذا القول لهدي النبي -صلى الله عليه وسلم- في العلاج والتداوي.

ولتوضيح ذلك تأمل الأبواب الآتية التي عقدها البخاري في كتاب الطب من صحيحه[1]:

باب ما أنزل الله داءً إلّا أنزل له شفاء، وباب الشفاء في ثلاث، وباب الدواء بالعسل وقول الله تعالى: ﴿فِيهِ شِفَآءٌ لِّلنَّاسِ﴾[2]، وباب الدواء بألبان الإبل، وباب الدواء بأبوال الإبل، باب الحبة السوداء، باب التَّلْبِينَةِ للمريض، وباب السَّعُوطِ بالقُسْط الهندي والبحري، وباب الحجامة من الداء، باب الحَجْم من الشقيقة والصُّداع، باب المَنُّ شفاء للعين، باب دواء المبطون، وباب الرُّقى بالقرآن والمعوِّذات، وباب الرُّقى بفاتحة الكتاب، باب رُقية العين، باب رقية الحية والعقرب، وباب رقية النبي —صلى الله عليه وسلم-، باب النفث في الرقية، باب مسح الراقي الوَجَع بيده اليمنى، وباب الدواء بالعجوة للسحر وغير ذلك من الأبواب.

وكذلك الأبواب التي عقدها الإمام مسلم، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه، وغيرهم في كتاب الطب، كلها تدل من أوّل وهلة على مشروعية التداوي عمومًا، ومشروعية الرقية خصوصا، وأنه هو الأصل.

وعند التدقيق في هذه النصوص يظهر بجلاء أَن التداوي مشروع، وهو من هدي النبي —صلى الله عليه وسلم-، وأنه ليس المراد بقول النبي —صلى الله عليه وسلم- "ولا يسترقون" ما ذهب إليه أصحاب هذا القول.

ومن النصوص الصريحة الدالة على بعد هذا القول عن الصواب:

قول النبي —صلى الله عليه وسلم-: "يا عباد الله تداووا، فإن الله لم يضع داءً إلّا وضع

---

(١) انظر: "صحيح البخاري" ص (٤٨٦) وما بعدها.

(٢) سورة النحل: الآية (٦٩).

له شفاء أو دواء إلّا داءً واحدا" فقالوا: يا رسول الله! وما هو؟ قال: "الهرم"[(١)].

وقوله –صلى الله عليه وسلم-: "عليكم بهذا العُود الهندي، فإن فيه سبعة أشفية: يستعط به من العُذرة، ويُلدّ به من ذات الجنب"[(٢)].

وقوله –صلى الله عليه وسلم-: "في الحبة السوداء شفاء من كل داء إلّا السام"[(٣)].

وعن عثمان بن أبي العاص الثقفي: أنه شكا إلى رسول الله –صلى الله عليه وسلم- وَجَع يجده في جسده منذ أسلم، فقال له رسول الله –صلى الله عليه وسلم-: "ضع يدك على الذي يألم من جسدك، وقل: بسم الله ثلاثا، وقل: سبع مرات: أعوذ بالله وقدرته من شرّ ما أجد وأُحاذر"[(٤)].

وعن عائشة قالت: كان رسول الله –صلى الله عليه وسلم-: "إذا اشتكى منّا إنسان، مسحه بيمينه ثم قال: "أذهب البأس، رب الناس، واشفِ أنت الشافي، لا شفاء إلّا شفاؤك شفاءً لا يغادر سقما"[(٥)].

فهذه النصوص وغيرها كثير تدل على مشروعية التداوي عمومًا والرقية الشرعية خصوصا، وأن قول النبي –صلى الله عليه وسلم-: "ولا يسترقون" ليس المراد به ما ذهب إليه أصحاب هذا القول، وما أروع قول ابن الجوزي –رحمه الله-: "وقد ذهب صاحب مذهبي إلى أنّ ترك التداوي أَفضل، ومنعني الدليل من اتباعه في هذا"[(٦)].

والنبي –صلى الله عليه وسلم- قد بين لنا أن التداوي من قدر الله، فالمسلم يرد قدر المرَض بقدر العلاج وقدر الداء بقدر الدواء، ففي السنن أن النبي –صلى الله عليه وسلم-

---

(١) أخرجه الترمذي في سننه ح (٢٠٣٨)، وابن ماجه في سننه (٣٤٣٦)، وصححه الألباني انظر: "صحيح سنن الترمذي" (٣٩٧/٢).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ح (٥٦٩٢).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه ح (٥٦٨٨).

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه ح (٥٧٣٧).

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه ح (٥٧٤٣)، ومسلم في صحيحه ح (٥٧٠٧) واللفظ له.

(٦) "صيد الخاطر" ص (١٦٥)، ويريد بصاحب مذهبه: الإمام أحمد –رحمه الله-.

سئل: "أرأيت رقى نسترقيها، ودواء نتداوى به وتقاة نتقيها هل ترد من قدر الله شيئا؟ قال: "هي من قدر الله"[(١)]. وهذا الحديث نص في أن القدر لا يوجب ترك الدواء والرقى.

ثم إن التداوي لا ينافي التوكل، فإن الله –سبحانه وتعالى– ربط الأسباب بالمسببات، فلا يقع شيء بعد مشيئة الله إلَّا بسبب، والعمل بالأسباب مع الاعتماد على الله –عزوجل– هو من التوكل، والإعراض عن الأسباب قدحٌ في التوكل، ونقص في العقل، ولازم قول هؤلاء تعطيل الأسباب عمومًا، إذ كلّ شيء مقدر ومكتوب، فلا يستطيع الإنسان أن يغيّر شيئًا مما قضاه الله وقدّره في عباده، فأرزاق العبادة مقدرة ومكتوبة، وأعمار العباد مقدرة ومكتوبة، وسعادة المرء وشقاوته مقدرة ومكتوبة، وعمل المرء من خير أو شر مقدر ومكتوب، ومع كل ذلك فإن الواجب على العباد: السعي فيما ينفعهم ويصلحهم من أمور معاشهم، وأمور دينهم ودنياهم. والنظر العام في باب القدر يوجب الجدّ والاجتهاد، والعمل، والسعي الدؤوب إلى كل ما فيه الخير للإنسان، ولهذا فإن سراقة بن مالك –رضي الله عنه– لما سأل النبي –صلى الله عليه وسلم– فيم العمل اليوم؟ أ فيما جفت به الأقلام، وجرت به المقادير، أم فيما يستقبل؟ قال: لا، بل فيما جفت به الأقلام، وجرت به المقادير، قال: ففيم العمل؟ فقال: اعملوا فكل ميسر"[(٢)].

لما سمع ذلك قال: "يا رسول الله الآن الجد، الآن الجد"[(٣)].

فالقدر يوجب الجد والاجتهاد؛ لأن الله سبحانه وتعالى قدر المسببات والأسباب وقدّر أن المسببات لا تقع إلَّا بأسبابها، فمن أتى بالسبب أوصله إلى القدر الذي كتب له في اللوح المحفوظ، وكلما ازداد اجتهادا في تحصيل السبب كان حصول المقدور أدنى له، وهذا يدل على جلالة فقه الصحابة، ودقة أفهامهم، وصحة علومهم[(٤)]، إذ فهموا من كتابة

---

(١) أخرجه الترمذي في سننه ح (٢٠٦٥)، وقال حسن صحيح، وابن ماجه في سننه (ح/٣٤٣٧).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه ح (٦٧٣٥).

(٣) أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" ح (٦٥٩٣)، قال الهيثمي في "المجمع" (٤٠١/٧): ورجاله رجال الصحيح.

(٤) انظر: "شفاء العليل" (١١٩/١-١٢٠).

المقادير وجريان الأقلام بها الجد في العمل لا الكسل وترك الأسباب.

ولا يلزم من هذا أن أصحاب هذا القول يقولون بخلاف ذلك إلَّا أن تعليلهم للوصف الوارد بالحديث بما ذكروه من ربط ذلك بالاتكال على القدر وترك الأسباب ومنها أسباب الدواء والعلاج يلزم منه ترك الأسباب عمومًا والاتكال على القدر، وهو خلاف فهم السلف الصالح لباب القدر.

وابن عبد البر -رحمه الله- قد أورد بعض الآثار عن بعض السلف كابن مسعود وأبي الدرداء في ترك التداوي والعلاجات ثم أعقب ذلك بقوله: "وهذه كلها آثار لينة ولها وجوه محتملة"[(١)].

ومن الوجوه المحتملة: أنهم تركوا الدواء لكونه لا يجدي في شفائهم من مرضهم الذي أصيبوا به، أو لعلمهم أو غلبة ظنهم بقرب أجلهم وأن المرض مرض الموت، فلا ينفع فيه التداوي والعلاج[(٢)].

وأَمَّا المرأة السوداء التي أتت النبي -صلى الله عليه وسلم- وقالت: إني أصرع وإني أتكشف فادع الله لي، قال: "إن شئتِ صبرت ولك الجنَّة، وإن شئتِ دعوتُ الله أن يعافيك" قالت: أصبر. قالت: فإني أتكشف فادع الله أن لا تكشف، فدعا لها[(٣)].

فقد أجيب:

بأن الأصل هو التداوي، وهذه القضية قضية عين لا عموم لها، والقاعدة: أن قضايا الأعيان لا تصبح دليلًا للعموم، وضابط قضية العين: أن تأتي على وجه لا يمكن إلحاق الغير بها وتخالف أصلًا كما في هذا الحديث، وكما في شهادة زيد بن ثابت -رضي الله عنه- لما جعله النبي -صلى الله عليه وسلم- بشهادة رجلين[(٤)].

---

(١) "التمهيد" (٣٧٧/١٥).

(٢) انظر: "مختصر منهاج القاصدين" ص (٣٦٨)، و"حكم التداوي في الإسلام" (٦٠٨/٣-٦٠٩) ضمن "مجلة مجمع الفقه الإسلامي" العدد السابع، السنة ١٤١٢هـ.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه ح (٥٦٥٢)، ومسلم في صحيحه ح (٦٥٧١).

(٤) انظر: "شرح زاد المستقنع" للشيخ محمد المختار الشنقيطي، دروس صوتية مفرغة، رقم الدرس حسب موقع المكتبة الشاملة (٢٤٣).

المبحث الثاني:

القول الثاني في المراد بقول النبي –صلى الله عليه وسلم– "لا يسترقون" ومناقشته.

القول الثاني: أن المراد بقول النبي –صلى الله عليه وسلم-: "ولا يسترقون" أي قبل وقوع البلاء، يجتنبون فعل ذلك في الصحة خشية وقوع الداء، وهذا هو المنهي عنه من الرقى، والمأذون فيه ما كان بعد وقوع البلاء.

وهذا قول ابن عبد البر، والداودي[(١)]، وابن الجوزي، والسفاريني[(٢)].

المناقشة:

وهذا القول فيه نظر، فإن الرقية في حال الصحة قبل نزول البلاء قد دلت النصوص على مشروعيتها، وهي من هدي النبي –صلى الله عليه وسلم–، ومما أمر به وحثّ عليه.

فعن عائشة –رضي الله عنها– أنّ النبي –صلى الله عليه وسلم– كان إذا أوى إلى فراشه كل ليلة جمع كفيه ثم نفث فيهما، فقرأ فيهما ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ و ﴿قُلۡ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلۡفَلَقِ﴾ و ﴿قُلۡ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾ ثم يمسح بهما ما استطاع من جسده، يبدأ بهما على رأسه ووجهه وما أَقبل من جسده، يفعل ذلك ثلاث مرات"[(٣)].

فهذا سيد المتوكلين، وإمام الموحدين، وخير الواثقين المعتصمين برب العالمين، يرقي نفسه كمال الرقية المشتملة على قراءة القرآن، والنفث، والمسح، ثلاث مرات، وذلك كلّ ليلة قبل نزول البلاء ووقوعه، في حال صحته قبل مرضه.

ولو كان المراد بقوله "لا يسترقون" ما ذكره أصحاب هذا القول لكان سيد ولد آدم قد فاته هذا الكمال، وهذا من أبطل الباطل.

---

(١) أبو الحسن عبد الرحمن بن محمد الداودي، ولد سنة (٣٧٤هـ)، من سادات رجال خراسان، ثقة عابد محقق، درّس وأفتى، وصنّف ووعظ، توفي سنة (٤٦٧هـ). انظر: "سير أعلام النبلاء" (١٨/٢٢٣-٢٢٦).

(٢) انظر: "الاستذكار" (٨/٤٠٥-٤٠٦)، و"صيد الخاطر" ص (١٦٧-١٦٨)، و"غذاء الألباب" (٢/٢١)، و"فتح الباري" (١٠/٢٠٦، ٢٢٢).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه ح (٥٠١٧).

قال ابن بطال: "وفي حديث عائشة ردّ قول من زعم أنه لا تجوز الرقى واستعمال العُوذ إلّا عند حلول المرض ونزول ما يتعوّذ بالله منه، ألا ترى أن النّبي –صلى الله عليه وسلم- نفث في يديه وقرأ المعوذات ومسح بهما جسده، واستعاذ بذلك من شَرّ ما يحدث عليه في ليلته مما يتوقعه، وهذا من أكبر الرقى"[1].

قلت: هم لم يقولوا بعدم جواز الرقى إلّا عند حلول المرض، وإنما قالوا بفوات الكمال لمن فعل ذلك حال صحته قبل البلاء، ولعله أراد أنهم يقولون بعدم المشروعية.

وأيضًا مما يدل على مشروعية الرقية قبل البلاء:

أن الخليلين إماما الأتقياء الأنقياء كانا يعوّذان أبناءهما من الشرور والآفات والهوام والمكروهات قبل وقوع البلاء ونزوله، فعن ابن عباس –رضي الله عنهما- قال: كان النبي –صلى الله عليه وسلم- يعوِّذ الحسن والحسين، ويقول: "إن أَباكما كان يُعوِّذ بها إسماعيل وإسحاق، أعوذ بكلمات الله التامّة، من كل شيطان وهامّة، ومن كل عين لامّة"[2].

وقد أَمر النبي –صلى الله عليه وسلم- بالأذكار التي تقي العبد الشرور والآفات قبل حصولها، فعن خولة بنت حكيم السلمية أنها سمعت رسول الله –صلى الله عليه وسلم- يقول: "إذا نزل أحدكم منزلًا فليقل: أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق، فإنه لا يضرُّه شيءٌ حتى يرتحل منه"[3].

وعن أبي هريرة أنه قال: جاء رجل إلى النبي –صلى الله عليه وسلم- فقال: يا رسول الله ما لقيت من عقرب لدغتني البارحة! قال: أما لو قلت حين أمسيت: أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق لم تضرّك"[4].

وهذه التعاويذ بكلام الله –تعالى- في هذين النصين الصحيحين تدل على فساد أصل التفريق بين ما كان قبل نزول البلاء وما كان بعده.

---

(١) "شرح صحيح البخاري" لابن بطال (١٠/٨٨).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ح (٣٣٧١).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه ح (٦٨٧٩).

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه ح (٦٨٨٠).

وجاء في فضائل بعض سور القرآن وآياته ما يدل على هذا الأصل وهو مشروعية اتقاء العبد شرور الشياطين والآفات والأضرار والطوارق قبل نزولها، وفعل ما يحفظ الله به العبد ويكفيه من ذلك كله.

فعن ابن مسعود –رضي الله عنه– قال: قال النبي –صلى الله عليه وسلم–: "من قرأ بالآيتين من آخر سورة البقرة في ليلة كفتاه"[١].

وفي قصة أبي هريرة مع الشيطان أنه قال له: إذا أويت إلى فراشك فاقرأ آية الكرسي، لم يزل معك من الله حافظ، ولا يقربك شيطان حتى تصبح فقال النبي –صلى الله عليه وسلم–: "صدقك وهو كذوب، ذاك شيطان"[٢].

وقال –صلى الله عليه وسلم–: "اقرءُوا سورة البقرة، فإن أخذها بركة، وتركها حسرة، ولا يستطيعها البطلة"[٣]، قال معاوية بن سلّام أحد رواة الحديث: "بلغني أن البطلة: السحرة" فسورة البقرة تقرأ رجاء بركتها، وتقرا لحفظ الله العبد من السحرة والمشعوذين، فيرقي بها العبد نفسه؛ ليدفع عنها شرّ السحرة الخاسئين الخاسرين، فهي عصيّة عليهم، لا يستطعون أذية من تحصّن بها بإذن الله، الحافظ الكافي.

وجاء في فضائل سورة البقرة أيضًا: قول النبي –صلى الله عليه وسلم–: "لا تجعلوا بيوتكم مقابر، وإن البيت الذي تقرأ البقرة فيه لا يدخله الشيطان"[٤].

فهذه النصوص فيها تقرير لتعاطي الأسباب قبل نزول البلاء، والاحتراس من مظان الضرر والأذى، وقد ورد في اتقاء الشرور والآفات والطوارق ماهم أعمّ من الرقي والعوذ والأذكار والأدعية فقد ثبت عن النبي –صلى الله عليه وسلم– أنه قال: "من تصبح سبع تمرات عجوة لم يضرَّه ذلك اليوم سم ولا سحر"[٥].

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ح (٤٣٤)، ومسلم في صحيحه ح (١٨٧٨).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ح (٢٣١١، ٥٠١٠).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه ح (١٨٧٤).

(٤) أخرجه الترمذي في سننه ح (٢٨٧٧)، وقال: حسن صحيح، وصححه الشيخ الألباني. انظر: "صحيح سنن الترمذي" (١٥٢/٣).

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه ح (٥٧٦٩)، ومسلم في صحيحه ح (٥٣٣٩).

ومثله أيضًا: قول النبي –صلى الله عليه وسلم-: "اعقلها وتوكل"[1].

فهذا منهج عامّ للمسلم في حياته بالحرص على فعل الأسباب الموجبة لاتقاء كل شر ومكروه، وتحقيق التوكل إنما يتم بذلك.

والنبي –صلى الله عليه وسلم- أرشدنا إلى أمرٍ عام به صلاح دنيا العبد ودينه وأُخراه، فقال: "احرص على ما ينفعك، واستعن بالله، ولا تعجزن..."، ومن حرص المرء على ما ينفعه تعاطي أسباب دفع البلاء قبل حصوله، كالتصبح بسبع تمرات؛ لئلا يصيبه سمّ أو سحر، وكقراءة سورة البقرة في البيت؛ لئلا تدخله الشياطين فتؤذي أَهل البيت بشرورها، وكقراءة آية الكرسي عند النوم؛ ليحفظ الله العبد من كل سوء ومكروه، وكعقل الناقة حذرًا من ضياعها وسرقتها، وكرقية العبد نفسَه لئلا يقع عليه البلاء، فالعبد مأمور بفعل كل ما ينفعه قبل البلاء وبعده، وهذا لا ينافي التوكل، ولا يقدح في كماله، بل هو من التوكل، ومن الحزم والكيس المأمور به.

وبناءً على ما تقدم يتبيّن أنّ قول النّبي –صلى الله عليه وسلم- "لا يسترقون" ليس المراد به اجتناب الرقية الشرعية قبل وقوع البلاء ونزوله. والله أعلم.

---

(١) أخرجه الترمذي في سننه ح (٢٥١٧)، وابن حبان في "صحيحه" ح (٧٣١)، و"البيهقي في الشعب" ح (١١٥٩)، وحسنه الألباني في "صحيح سنن الترمذي" (٦١٠/٢).

المبحث الثالث:

القول الثالث في المراد بقول النبي –صلى الله عليه وسلم-: "لا يسترقون" ومناقشته.

القول الثالث: أن الاسترقاء المستحسن تركه هو في حقّ من له قوّة على الصبر وعلى ألم المرض، وأما الضعيف ومن لا قدرة له على الصبر فالاسترقاء في حقه جائز، ولا يكون منافيًا للتوكل.

وهذا قول علي بن محمد العدوي المالكي[1]، وأحد الجوابين لأحمد النفراوي[2]، وهو قول القنوجي[3].

المناقشة:

هذا التفريق بعيد عن الصواب، إذ إن النبي –صلى الله عليه وسلم- رقى نفسه وهو إمام الصابرين، وقدوتهم، وأقواهم صبرًا، وأكملهم إيمانًا، واتقاهم لله، وأخشاهم له.

فعن عائشة -رضي الله عنها-: "أنّ رسول الله –صلى الله عليه وسلم- كان إذا اشتكى نفث على نفسه بالمعوذات، ومسح عنه بيده، فلما اشتكى وجعه الذي توفّي فيه طفقت انفث على نفسه بالمعوذات التي كان ينفث، وأمسح بيد النبي –صلى الله عليه وسلم- عنه"[4].

فهو –عليه الصلاة والسلام- في حال شكواه كان يرقي نفسه، ولم يترك ذلك حتى في وجعه الذي توفّي فيه، مع كمال قوته على الصبر، وقدرته على ألم المرض.

وقد تكرر وقوع ذلك منه، وكثر حصوله، ولم يكن ذلك مرَّة أو مرّتين حتى يقال إنما

---

(١) علي بن أحمد بن مكرم الصعيدي العدوي، فقيه مالكي مصري، ولد سنة (١١١٢هـ)، وتوفي بالقاهرة سنة (١١٧٩هـ). انظر: "الأعلام" (٢٦٠/٤).

(٢) أحمد بن غنيم بن سالم النفراوي المالكي، فقيه، ولد سنة (١٠٤٣هـ)، وتوفي سنة (١١٢٥هـ)، من مؤلفاته: تعليق على البسملة، وشرح الآجرومية. انظر: "معجم المؤلفين" (٢٢٢/١).

(٣) انظر: "حاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني" (٤٢٩/٤)، و"الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد" (٥٤٧/٢)، و"الروضة الندية" (٤٩٠/٢).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه ح (٤٤٣٩).

فعل ذلك لبيان الجواز، بل قد رقاه جبريل، ورقته عائشة، ورقى نفسه، ووقع ذلك مرارًا.

فعن أبي سعيد "أنّ جبريل أتى النّبي –صلى الله عليه وسلم– فقال: يا محمد اشتكيت؟ فقال: نعم، فقال: باسم الله أرقيك من كل شيءٍ يؤذيك، من شرّ كل نفس أو عين حاسد، الله يشفيك، باسم الله ارقيك"[١].

وعن عائشة قالت: "كان إذا اشتكى رسول الله –صلى الله عليه وسلم– رقاه جبريلُ فقال: باسم الله يُبريك، ومن كل داء يشفيك، ومن شر حاسد إذا حسد، وشر كل ذي عين"[٢].

وعن عائشة أيضًا: "أن النّبي –صلى الله عليه وسلم– كان إذا اشتكى يقرأ على نفسه بالمعوّذات، وينفث، فلما اشتدّ وجعه كنت أَقرأ عليه، وأمسح عنه بيده؛ رجاء بركتها"[٣].

وليس هذا فحسب، بل إن النبي –صلى الله عليه وسلم– كان يرقي نفسه في حال صحته، من غير شكوى، ولا ألم.

فعن عائشة –رضي الله عنها– أنّ النبي –صلى الله عليه وسلم– كان إذا أوى إلى فراشه كل ليلة جمع كفيه ثم نفث فيهما، فقرأ فيهما ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ و ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ﴾ و ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾ ثم يمسح بهما ما استطاع من جسده، يبدأ بهما على رأسه ووجهه وما أَقبل من جسده، يفعل ذلك ثلاث مرات"[٤].

وتأمّل قولها: "كل ليلة" فالرقية أمرٌ معتاد له، وديدنه، ومن هديه، فالتفريق في الرقية بين من له قوة على الصبر وتحمّل الألم وبين غيره لا محلّ له هنا.

وأيضًا فإنّ النبي –صلى الله عليه وسلم– أمر بالاسترقاء، فعن عائشة: "أن رسول الله –صلى الله عليه وسلم– كان يأمر أن تسترقي من العين"[٥].

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه ح (٢١٨٦).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه ح (٢١٨٥).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه ح (٢١٩٢).

(٤) تقدم تخريجه.

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه ح (٥٧٢٠).

ولم يقيّد لها ذلك بقدرتها على الصبر وتحمّل الألم، وإنما أَمرها أمرًا مطلقا، ولو كان حال الرقية أقل شأنا، وأدنى كمالا وفضلا لما أَمرها بذلك، ولحثها على الأكمل والأتمّ والأفضل، لاسيما وهي –رضي الله عنها– المعروفة بفضلها، وكمال دينها، وقوة صبرها.

ثم إن الرسول –صلى الله عليه وسلم– في حديثه عن الرقى لم يفرِّق بين حال الصبر وتحمل الألم والمرض وعدمه، وإنما فرّق –عليه الصلاة والسلام– بين الرقية الشركية والرقية الشرعية فقال: "اعرضوا عليّ رُقَاكم، لا بأس بالرقى ما لم يكن فيه شرك"[1].

وليس في نصوص الرقية ما يستنبط منها لا بدلالة النصّ ولا بالإشارة، ولا بالمنطوق، ولا بالمفهوم التفريق الذي ذكره أصحاب هذا القول.

وإنما نصوص الرّقية فيها التفريق بين الرقية الشرعية والرقية الشركية.

---

(١) تقدّم تخريجه.

المبحث الرابع:

القول الرابع في المراد بقول النبي –صلى الله عليه وسلم– "لا يسترقون" ومناقشته.

القول الرابع: أن المدح في ترك الرقى الوارد في قوله –صلى الله عليه وسلم–: "لا يسترقون" لبيان الأفضلية واستحباب التوكل، والإذن لبيان الجواز.

وهذا قول الشوكاني، وذكر احتمالًا آخر للحديث وهو أن يحمل ترك الرقية على قوم كانوا يعتقدون نفعها وتأثيرها بطبعها كما كانت الجاهلية يزعمون[1].

المناقشة:

هذا القول هو قريب من القول السابق، والردود المتقدمة هي ردٌّ على هذا القول، وحاصلها:

أن النّبي –صلى الله عليه وسلم– رقى نفسه في حال مرضه وشكواه، وفي حال صحته، وكان يرقي نفسه كلّ ليلة إذا أوى غلى فراشه، ورقاه جبريل، ورقته عائشة، وهو –عليه الصلاة والسلام– أكمل الخلق إيمانًا، وأفضلهم، وأتقاهم، وأرفعهم درجة ومنزلة عند مولاه.

وقد تكرر وقوع ذلك، وكثر حصوله حتى أضحى ديدنًا له، وأمرًا معتادًا منه، فلم يكن وقوع ذلك منه مرّة أو مرتين أو نحو ذلك حتى يقال: إنما فعله لبيان الجواز.

وأيضًا: فإنه –عليه الصلاة والسلام– أَمر عائشة بالاسترقاء، ولو كانت الرّقية أَقلّ شأنا، وأدنى كمالًا وفضلًا لما أَمرها بذلك، ولحثها على الأكمل والأتمّ والأفضل.

ثم إن النصوص في باب الرّقية جاءت بذكر نوعين من الرقية فالمدح هو بترك الرّقى التي نهت عنها الشريعة وحذّرت منها وهي الرقى المحرّمة الشركية، والمأذون فيها هي الرقى الجائزة الشرعية، وفعلها لا يخرج المرء من التوكل، ولا يقدح في كمال توكله وإيمانه.

---

(١) انظر: "نيل الأوطار" (٥/٣٤٨-٣٤٩).

المبحث الخامس:

القول الخامس في المراد بقول النبي –صلى الله عليه وسلم– "لا يسترقون" ومناقشته.

القول الخامس: أن المراد بترك الرقى في قوله –صلى الله عليه وسلم–: "ولا يسترقون": الاعتماد على الله في دفع الداء، والرّضا بقدره، لا القدح في جواز ذلك؛ لثبوت وقوعه في الأحاديث الصحيحة وعن السلف الصالح، لكن مقام التوكل والرّضا والتسليم أعلى من تعاطي الأسباب، وهذا أرفع درجات المؤمنين المتحققين بالإيمان.

وإلى هذا نحا الخطابي ومن تبعه[1].

قال ابن الأثير عند بيانه للمراد بقوله "لا يسترقون": "هذا من صفة الأولياء المعرضين عن أسباب الدنيا الذين لا يلتفتون إلي شيء من علائقها، وتلك درجة الخواص لا يبلغها غيرهم، فأمّا العوام فمُرخّص لهم في التداوي والمعالجات، ومن صبر على البلاء وانتظر الفرج من الله بالدعاء كان من جملة الخواص والأولياء، ومن لم يصبر رُخص له في الرقية والعلاج والدواء..."[2].

المناقشة:

الإعراض عن الأسباب وترك تعاطيها إن كان يريد به أصحاب هذا القول: الأسباب المكروهة، التي نهى عنها الشرع فنعم، هذا من صفة الأولياء الخواص.

إلَّا أن الرقية ليست من الأَسباب المكروهة، بل هي من الأسباب المشروعية، فقد رقى النبي –صلى الله عليه وسلم– نفسه عند مرضه وشكواه، وكان يرقي نفسه كلّ ليلة إذا أوى إلى فراشه، ورقاه جبريل، ورقته عائشة.

وإن كانوا يريدون بالإعراض عن الأسباب: تركها مطلقًا، فهذا مخالف للشرع، قادح في الحكمة والعقل، منافٍ للتوكل؛ إذ إن التوكل يقوم على أَمرين:

---

(١) انظر: "أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري" ص (٣/٢١١٦-٢١١٧)، و"فتح الباري" (١٠/٢٢٢)، و"المنهاج شرح صحيح مسلم" (٣/٨٦).

(٢) "النهاية في غريب الحديث والأثر" ص (٣٧٢-٣٧٣).

الأول: عمل باطن قلبي، وهو التسليم لله، والثقة به، والاعتماد عليه، وتفويض الأمور إليه.

والثاني: عمل ظاهر، وهو تعاطي الأسباب، والتفات القلب إليها على أنها مما أَمر الله بها، فتفعل استسلامًا لله وطاعة له، لا ثقة بها واعتمادًا عليها بذاتها من دون الله، وإنما هي أسباب ربطها الله بحكمته بالمسببات، فتفعل لكونها مؤثرة بمشيئة الله لا استقلالًا.

والتوكل لا بدّ فيه من الأمرين وإلّا لم يحقق العبد التوكل الذي أَمر الله تعالى به.

قال ابن القيم: "فالالتفات إلى الأسباب ضربان: أحدهما: شرك، والآخر: عبودية وتوحيد. فالشرك: أن يعتمد عليها ويطمئن إليها، ويعتقد أنها بذاتها محصلة للمقصود، فهو معرض عن المسبِّب لها، ويجعل نظره والتفاته مقصورة عليها، وأما إن التفت غليها التفات امتثال وقيام بها وأداء لحق العبودية فيها، وإنزالها منازلها: فهذا الالتفات عبودية وتوحيد، إذ لم يشغله عن الالتفات إلى المسبِّب، وأما محوها أن تكون أسبابًا: فقدح في العقل والحس والفطرة، فإن أعرض عنها بالكلية: كان ذلك قدحًا في الشرع، وإبطالًا له، وحقيقة التوكل: القيام بالأسباب، والاعتماد بالقلب على المسبِّب، واعتقاد أنها بيده، فإن شاء منع اقتضاءها وإن شاء جعلها مقتضية لضد أحكامها، وإن شاء أقام لها موانع وصوارف تعارض اقتضاءها وتدفعه، فالموحد المتوكل: لا يلتفت إلى الأسباب، بمعنى: أنه لا يطمئن إليها، ولا يرجوها، ولا يخافها، فلا يركن إليها، ولا يلتفت إليها بمعنى أنه لا يسقطها ولا يهملها ويلغيها، بل يكون قائمًا بها، ملتفتًا إليها، ناظرًا إلى مسببها سبحانه ومجريها"[(١)].

وقول ابن الأثير –رحمه الله-: "ومن صبر على البلاء وانتظر الفرج من الله بالدعاء كان من جملة الخواص والأولياء، ومن لم يصبر رخص له في الرقية والعلاج والدواء". تقدم الردّ على التفريق بين من له قدرة على الصبر ومن ليس كذلك عند مناقشة أصحاب القول الرابع.

وأُنبّه هنا إلى أن الرّقية من قبيل الدعاء[(٢)]، ومن أمثلة ذلك من السنة النبوية قول:

---

(١) "مدارج السالكين" (٣/٣٦٨-٣٦٩).

(٢) انظر: "جامع المسائل" (٢/١١٣)، و"قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة" ص (٥٧)، و"مجموع الفتاوى" (٢٧/٦٨)، و"تفسير التحرير والتنوير" (٢٩/٣٥٩).

"أذهب البأس، ربّ النّاس، واشفِ أنت الشّافي، لا شِفاءً إلَّا شفاؤك، شفاءً لا يغادر سقمًا".

وقول: "أعوذ بعزة الله وقدرته من شرّ ما أجد وأحاذر".

وقول: "باسم الله ارقيك، من كل شيء يؤذيك، من شرّ كل نفس أو عين حاسد، الله يشفيك، باسم الله ارقيك"[(١)].

فهذه الرقى ونحوها الواردة في السنة، مشتملة على أدعية عظيمة جليلة، فيها التوسل والاستعاذة بأسماء الله وصفاته، والالتجاء إليه، والاعتماد عليه، والانطراح بين يديه، والتوجه إليه وحده دون من سواه، فهل يقال: إن ترك ذلك والإعراض عنه من صفات الأولياء وخواصّ عباد الله ؟!!

ثم إن طرد ابن الأثير هذا القول لكل أنواع التداوي والمعالجات ليس صوابًا، وقد تقدم الردّ على ذلك عند مناقشة أصحاب القول الثاني.

ونسبة ترك التداوي إلى بعض السلف قد أوردها ابن عبد البر في كتابه "التمهيد" وأعقبها بقوله: "وهذه كلّها آثار لينة، ولها وجوه محتملة"[(٢)].

وقريب من هذا القول:

قول الحليمي: يحتمل أن يكون المراد بهؤلاء المذكورين في حديث السبعين ألفا الذين يدخلون الجنة بغير حساب: من غفل عن أحوال الدنيا وما فيها من الأسباب المعدّة لدفع العوارض، فهم لا يعرفون الاكتواء والاسترقاء، وليس لهم ملجأ فيما يعتريهم إلَّا الدعاء، والاعتصام بالله، والرّضا بقضائه، فهم غافلون عن طب الأطباء، ورقى الرّقاء، ولا يحسنون من ذلك شيئا[(٣)].

قلت: والغفلة المحمودة هي الغفلة عن المحرّمات والموبقات والمكروهات، وأما تعاطي الأسباب الجائزة والمشروعة فالغفلة عنها ليست من هذا الجنس، فالنبي -صلى الله عليه

---

(١) تقدّم تخريجها.

(٢) "التمهيد" (١٥/٣٧٧).

(٣) انظر: "المنهاج في شعب الإيمان" (٢/٨-٩)، و"فتح الباري" (١٠/٢٢٢).

وسلم- تداوى، وأمر بالتداوي، ورقى نفسه، ورقى أصحابه، وحثّ على الرّقية وأمر بها.

والحليمي -رحمه الله- دعا إلى الاعتياض عن الرقى بالدعاء والاعتصام بالله، وهل الرقى الواردة إلَّا أدعية مأثورة، وتوسلات مشروعة، وآيات مسطورة، واعتصام، وتسليم، وتفويض، ودعاء لربه العالمين منزل الداء والدواء، ورافع البلاء؟!!

وأختم هذه المناقشة بقول ابن حجر بعد إيراده لقول ابن الأثير وغيره: "والحقّ: أن من وثق بالله وأيقن أن قضاءه عليه ماشٍ لم يقدح في توكله تعاطيه الأسباب، اتباعًا لسنته وسنة رسوله، فقد ظاهر -صلى الله عليه وسلم- في الحرب بين درعين، ولبس على رأسه المغفر، وأقعد الرّماة على فم الشعب، وخندق حول المدينة، وأَذن في الهجرة إلى الحبشة وإلى المدينة، وهاجر هو، وتعاطى أسباب الأكل والشرب، وادّخر لأهله قوتهم، ولم ينتظر أن ينزل عليه من السماء، وهو كان أحق الخلق أن يحصل له ذلك، وقال للذي سأله: أعقل ناقتي أو أدعها؟ قال: اعقلها وتوكل، فأشار إلى أن الاحتراز لا يدفع التوكل. والله أعلم"[١].

(١) "فتح الباري" (١٠/٢٢٣).

المبحث السادس:

القول السادس في المراد بقول النبي –صلى الله عليه وسلم– "لا يسترقون" ومناقشته.

القول السادس: أن استعمال الرقى قادح في التوكل، بخلاف سائر أنواع الطب فإنها غير قادحة في التوكل، فإن الأسباب المزيلة للمرض **تنقسم إلى:**

مقطوع به: كالماء المزيل لضرر العطش، والخبز المزيل لضرر الجوع.

وإلى مظنون: كسائر أبواب الطب.

وإلى موهوم: كالرّقية والكي.

فالمقطوع والمظنون فعله ليس مناقضًا للتوكل، وليس من التوكل تركه.

وأما الموهوم كالرقية فشرط التوكل تركه؛ إذ به وصف الرسول –صلى الله عليه وسلم– المتوكلين في حديث السبعين ألفًا الذين يدخلون الجنة بغير حساب.

وهذا قول أبي حامد الغزالي[(١)].

قال محمد رشيد رضا في معرض كلامه عن حديث السبعين ألفا الذين يدخلون الجنة بغير حساب: "وأنت ترى أنه قرن التوكل بترك الأعمال الوهميّة دون غيرها، فهو لم ينف من الأعمال إلَّا الاستشفاء بالرّقية، وهي ليست من الأسباب الحقيقة للشفاء، وإنما يطلبها طلابها عند الجهل بالأسباب والعجز عنها، على أنها من المؤثرات الغيبيّة، وإنما المطلوب شرعًا وطبعًا، ونقلًا وعقلًا أن يطلب الشيء من سببه الحقيقي الذي يستوي فيه كل مَن تعاطاه"[(٢)].

المناقشة:

هذا القول من أَفسد الأقوال وأبطلها، وأبعدها من الحق والصواب، وكلُّ الأدلة تدل على فساده، فهو مخالف للنقل والعقل، والشرع والطبع، والحسّ والواقع، والتجارب

---

(١) انظر: "إحياء علوم الدين" (٤/٣٠٠ –٣٠١)، و"المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم" (٨/٤٦٤).

(٢) "تفسير المنار" (٤/٢٠٩).

والمشاهدات.

- وجعل الرّقية من الأسباب الوهمية غير الحقيقة هو تهوين من شأن القرآن والتعاويذ والدعاء، فالرّقية ما هي إلَّا آيات تتلى، وتعاويذ وأدعية ترفع.
- وإذا كانت الرقية قادحة في التوكل فليكن الدعاء، وتلاوة القرآن بنيّة الشفاء قادحًا في التوكل أيضًا، وهذا مصادم للقرآن، الذي أَمرنا الله فيه بالدعاء، وأخبرنا فيه بأن القرآن شفاء.
- ولو كان شرط التوكل: ترك الرّقية لكان سيّد ولد آدم ومن سار على هديه وسننه قد فاتهم اللحوق بالسبعين ألفًا الذي يدخلون الجنة بغير حساب، فإنهم رقوا أنفسهم، ورقاهم غيرهم، وأحسنوا إلى غيرهم.
- ولو كان المرء لا يطلب الرّقية إلّا عند الجهل بالأسباب الحقيقة والعجز عنها لكان الرسول الكريم، الذي رفع لواء التوحيد والحقيقة، وحارب الأوهام والخرافة جاهلًا بالحقائق عاجزًا عنها، يلجأ إلى الرّقية لكونها من المؤثرات الغيبية، لا لكونها أسبابًا حقيقة، حكم الله عليها بحكمه وحكمته أنها مؤثرة بمشيئته.
- ولو كان من شرط الأسباب الحقيقية: أن يستوي فيها كل من تعاطاها لوجب عدّ سائر أنواع الطب من الأسباب الوهمية، إذ إنه ليس كل من تعاطاها شُفي بسببها وانتفع بها.
- ثم إنّ من أَهل العلم من عكسوا القضية تمامًا فبيّنوا أن الرّقية بالقرآن وبأسماء الله تعالى هي الدواء الحقيقي، النافع الناجح بإذن الله، وأن الناس إنما غفلوا عن ذلك، وأهملوه، وقصّروا فيه، واعتاضوا بغيره عنه؛ لضعف إيمانهم ويقينهم.

يقول الخطابي: "ما أمر به –صلى الله عليه وسلم– وأباح استعماله منها (أي الرقية) هو ما يكون بقوارع القرآن، وبالعُوذ التي يقع منها ذكر الله –عزوجل– وأسماؤه على ألسن الأبرار من الخلق، والأخيار الطاهرة نفوسهم، فيكون ذلك سببًا للشفاء بإذن الله، وهو الطبّ الرُّوحاني، وعلى هذا كان معظم الأمر في الزمان المتقدّم الصالح أهله، وبه كان يقع الاستشفاء واستدفاع أنواع البلاء، فلما عزّ وجود هذا الصنف من أبرار الخليقة وأخيار البريَّة فزع الناس إلى الطب الجسماني، حين لم يجدوا للطب الروحاني نُجوعًا في العلل والأسقام؛

لعدم المعاني التي كان يجمعها الرقاة والمعوذون والمستشفعون بالدّعوات الصالحة، والبركات الموجودة فيهم"[1].

ويقول ابن التين[2]: "الرقى بالمعوذات وغيرها من أسماء الله هو الطب الروحاني، إذا كان على لسان الأبرار من الخلق حصل الشفاء بإذن الله تعالى، فلما عزّ هذا النوع فزع الناس إلى الطب الجسماني"[3].

ويقول ابن القيم: "فالقرآن هو الشفاء التام من جميع الأدوية القلبية والبدنية، وأدواء الدنيا والآخرة، وما كلّ أحد يُؤهّل ولا يُوفّق للاستشفاء به، وإذا أحسن العليل التداوي به، ووضعه على دائه بصدق وإيمان، وقبول تام، واعتقاد جازم، واستيفاء شروطه، لم يُقاوِمْهُ الداء أبدًا"[4].

- وواقع الصالحين الصادقين وتجاربهم من لدن عهد رسول الله –صلى الله عليه وسلم– ومن بعدهم يثبت نفع الرقية وأثرها، وأنها سبب حقيقي لا وهمي.
- ففي الصحيحين عن أبي سعيد الخدري –رضي الله عنه–: "أن ناسًا من أصحاب النّبي –صلى الله عليه وسلم– أتوا على حيٍّ من أحياء العرب فلم يقروهم، فبينما هم كذلك إذ لدغ سيّد أولئك، فقالوا: هل معكم من دواء أو راقٍ؟ فقالوا: إنكم لم تَقْرُونا، ولا نفعل حتى تجعلوا لنا جُعْلا، فجعلوا لهم قطيعا من الشَّاء، فجعل يقرأ بأُم القرآن، ويجمع بزاقه ويتفل، فبرأ فأتوا بالشاء، فقالوا: لا نأخذه حتى نسأل النبي –صلى الله عليه وسلم– فسألوه فضحك وقال: "وما أدراك أنها رقية، خذوها واضربوا لي بسهم"[5].

---

(١) انظر: "أعلام الحديث" (٢١٣١/٣-٢١٣٢).

(٢) عبد الواحد بن التين السفاقسي المغربي المحدّث المالكي، له شرح الجامع الصحيح للبخاري. انظر: "هدية العارفين" (٦٣٥/١).

(٣) "فتح الباري" (٢٠٧/١٠).

(٤) "زاد المعاد" (٤٥٢/٤).

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه ح (٥٧٣٦)، ومسلم في صحيحه (٥٧٣٣).

وفي قصة أخرى عن خارجة بن الصَّلت التميمي عن عمِّه قال: أقبلنا من عند رسول الله –صلى الله عليه وسلم–، فأتينا على حي من العرب، فقالوا: إنا أُنبئنا أنكم قد جئتم من عند هذا الرجل بخير، فهل عندكم من دواء أو رقية فإن عندنا معتوهًا في القيود؟ قال: فقلنا: نعم، قال: فجاءوا بمعتوهٍ في القيود، قال: فقرأت عليه فاتحة الكتاب ثلاثة أيام غُدوةً وعشية، كلما ختمتها أجمع بزاقي ثم أتفُلُ فكأنما نشط من عقال، قال: فأعطوني جُعْلًا، فقلت: لا، حتى أسأل رسول الله –صلى الله عليه وسلم– فقال: "كُلْ، فلعمري من أكل برقية باطل لقد أكلت برقية حق"[1].

وابن القيم –رحمه الله– تحدّث عن تجاربه مع الرقية وانتفاعه بها فقال: "وأما شهادة التجارب بذلك فهي أكثر من أن تذكر، وذلك في كلّ زمان، وقد جرّبت أنا من ذلك في نفسي وفي غيري أمورًا عجيبة، ولاسيما مدة المقام بمكة، فإنه كان يعرض لي آلام مزعجة، بحيث تكاد تقطع الحركة مني، وذلك في أثناء الطواف وغيره، فأبادر إلى قراءة الفاتحة، وأمسح بها على محلّ الألم فكأنه حصاة تسقط، جرّبت ذلك مرارًا عديدة، وكنت آخذ قدحا من ماء زمزم فأقرأ عليه الفاتحة مرارًا، فأشربه فأجد به من النفع والقوة ما لم أعهد مثله في الدواء، والأمر أعظم من ذلك، ولكن بحسب قوة الإيمان، وصحة اليقين، والله المستعان"[2].

ويقول ابن العربي عن حقيقة الرقى ونفعها وتأثيرها وإثبات ذلك بالمشاهدة:

"ومن فصول الشريعة وفضلها وحكمتها البالغة: ما وضعه الله تعالى من الرقى من إذهاب الأمراض من الأبدان بها، وإبطال سحر الساحر، وردّ عين العائن عند الاسترقاء بها ودفع كل ضرر بإذن الله تعالى، والباري تعالى هو الذي خلق الشفاء عند الاسترقاء، كما خلق الشفاء من الداء عند استعمال الدواء، ولاحظ للدواء في ذلك[3]، ولا يصح في عقل

(١) أخرجه أبو داود في سننه ح (٣٩٠١)، وصححه الألباني في "صحيح أبي داود" (٤٧٢/٢).

(٢) "مدارج السالكين" (٥٥/١).

(٣) الدواء سبب بإذن الله، والأسباب مؤثرة إذا شاء الله، وهي ليست مستقلة بالتأثير، وعدم استقلالها لا يمنع تأثيرها الذي جعله الله فيها، وقد يتخلف هذا التأثير إذا لم يشأ الرب خالق =

عاقل أن يكون جمادٌ فاعلًا، وكما أن الله سبحانه يصرف الأَعمال الغريبة داخل البدن بالأدوية، كذلك يصرفها خارج البدن بالرقى والتعويذ، وقد شاهدنا ذلك، والشاهد أقوى من الدليل النظري"[١].

وواقع الناس إلى اليوم يشهد بذلك، وقد وجدت أثر ذلك ونفعه في نفسي، فكانت تصيبني آلآم وأمراض لا أعرف سببها، فأرقي نفسي فكأن لم يكن بي بأس بإذن المولى الشافي، هذا مع تقصيري وضعفي وتخليطي.

فإذًا الرّقية سبب حقيق للشفاء بإذن الله لا وهمي، ومن قدح في نفعها وتأثيرها فإنما يتحدث عن نفسه لا عن الحقيقة والواقع، ومن قدح في المشاهدات والتجارب الحقيقية الصادقة فقد قدح في العقل وخالف الطبع.

والشيخ محمد رشيد رضا –رحمه الله– قد أثبت فائدة الرقية في الشفاء في مواضع أخرى من تفسيره فقال: "الرقية بالفاتحة وغيرها قد تفيد في شفاء بعض الأمراض، ولاسيما إذا كان الراقي قوي الإيمان، والمرْقي حَسَن الاعتقاد" فهذا إمّا تراجع منه أو تناقض.

وأَختم هذه المناقشة بقول أبي العباس القرطبي رادًا على هذا القول:

"إنّ الرقى بأسماء الله –تعالى– هو غاية التوكل على الله تعالى، فإنه التجاء إليه، ويتضمن ذلك: رغبته له، وتبركًا بأسمائه، والتعويل عليه في كشف الضرّ والبلاء، فإن كان هذا قادحًا في التوكل فليكن الدعاء والأذكار قادحًا في التوكل، ولا قائل به، وكيف يكون ذلك؟! وقد رقى النّبيُّ –صلى الله عليه وسلم– واسترقى، ورقاه جبريل وغيره، ورقته عائشة، وفعل ذلك الخلفاء والسلف، فإن كانت الرّقى قادحة في التوكل، ومانعة من اللحوق بالسبعين ألفا فالتوكل لم يتمّ للنبي –صلى الله عليه وسلم–، ولا أحد من الخلفاء، ولا يكون أحدٌ منهم في السبعين ألفا مع أَنهم أفضل من وافي القيامة بعد الأنبياء، ولا يتخيل هذا عاقل"[٢].

= السبب والمسبب والمؤثر والتأثير.

(١) "تهذيب الفروق" (٤/٢٠١).

(٢) "المفهم" (١/٤٦٤-٤٦٥).

المبحث السابع:

القول السابع في المراد بقوله -صلى الله عليه وسلم- "ولا يسترقون" ومناقشته.

القول السابع: أن المراد بقوله "لا يسترقون" اجتناب الرقى بأسماء الملائكة والنبيين والصالحين، أو بالعرش والكرسي والسموات والجنة والنار، وما شاكل ذلك مما يعظم.

وهذا قول أبي العباس القرطبي.

وهو قد جعل هذا قسمًا متوسطًا بين ما يجب اجتنابه من رقى الجاهلية وما لا يعرف، وبين الرقى بأسماء الله وبالمروي عن رسول الله.

قال: "فهذا القسم من قبيل الرقي المحظور الذي يعم اجتنابه، وليس من قبيل الرقي الذي هو التجاء إلى الله تعالى وتبرك بأسمائه، وكأنّ هذا القسم المتوسط يلحق بما يجوز فعله غير أن تركه أولى، من حيث أن الرقي بذلك تعظيم، وفيه تشبيه المرقي به بأسماء الله تعالى وكلماته، فينبغي أن يجتنب لذلك، وهذا كما تقوله في الحلف بغير الله فإنه ممنوع، فإن فيه تعظيمًا لغير الله تعالى بمثل ما يعظم به الله"[1].

المناقشة:

أصاب القرطبي -رحمه الله- في جعله اجتناب الرقى بأسماء الملائكة ونحوها من صفات السبعين ألفًا الذين يدخلون الجنة بغير حساب ولا عذاب إلَّا أن التفصيل والتقسيم الذي ذكره فيه إشكال وإيهام، يحتمل حقًّا ويحتمل باطلًا.

فهو قد جعل الرقى ثلاثة أقسام، وجعل الرقى بأسماء الملائكة ونحوهم قسمًا مستقلًّا، فالقسمان الأولان ظاهران، وفق فيهما للحق وعين الصواب، وهما: ما يجب اجتنابه من رقى الجاهلية وما لا يعرف، والرقى المشروعة بأسماء الله وبالمروي عن رسول الله.

وأمّا القسم المتوسط فإنه قد تردد فيه، فتارة يقول: "فهذا القسم من قبيل الرقي المحظور الذي يعم اجتنابه".

وتارة يقول: "وكأن هذا القسم المتوسط يلحق بما يجوز فعله غير أن تركه أولى"، وهذا يوهم بأن اجتناب ذلك من باب المستحب لا من باب الواجب.

---

(١) "المفهم" (١/٤٦٦-٤٦٧).

والحقيقة أن الرقى بأسماء الملائكة ونحوها يجب اجتنابها، فإن الاستعاذة بها ودعاؤها شرك يقدح في أصل التوحيد، وذكرها تبركًا بها هو من التبرك الممنوع المحظور.

واعتذارًا للقرطبي –رحمه الله– لأنه طلب ذلك ممن خالفه[1] يقال: قد جزم في الموضع الأول من كلامه بأن هذا القسم من قبيل المحظور، وفي الموضع الثاني لم يجزم وإنما أشار إشارة فقال "وكأن هذا القسم..." وعليه: فإن ما جزم به مقدّم، لاسيما وأنه ختم كلامه بتشبيه ذلك بالحلف بغير الله، وبيّن أنه ممنوع؛ لأنه تعظيم لغير الله بمثل ما يعظم به الله.

(١) انظر: "المفهم" (١/٤٦٥).

المبحث الثامن:

القول الثامن في المراد بقوله –صلى الله عليه وسلم– "لا يسترقون" ومناقشته.

القول الثامن: أن المراد بقوله –صلى الله عليه وسلم–: "لا يسترقون" أي لا يطلبون من أَحد أن يرقيهم، وفرقوا بين رقية المرء لنفسه وبين طلبة الرقية من الغير، فالأول مشروع والثاني خلاف الكمال.

وهذا القول قال به: شيخ الإسلام ابن تيمية، وابن قيم الجوزية، والشيخ سليمان بن عبد الله، وعبد الرحمن بن حسن، وابن عثيمين، والألباني وغيرهم من أَهل العلم[(١)].

قال ابن القيم: "والمسترقي سائل، راجٍ نفع الغير، وتحقيق التوكل ينافي ذلك"[(٢)].

المناقشة:

هذا القول من أقوى الأقوال، ولولا حديث عائشة لما عدلت عنه، والدليل أولى بالاتباع وأوجب، فقد جاء في صحيح مسلم من حديث عائشة –رضي الله عنها– أنها قالت: "كان رسول الله –صلى الله عليه وسلم– يأمرني أن استرقي من العين" وهو نص في المسألة، ولا يعوّل على غيره.

وتأمل قول النبي –صلى الله عليه وسلم–: "يأمرني أن استرقي" أي أن اطلب من يرقيني من العين، فأمرها أن تطلب الرقية من الغير لنفسها لا لغيرها.

وما كان النبي –صلى الله عليه وسلم– ليفوّت الفضل العظيم على عائشة –رضي الله عنها– بطلب الرقية من الغير، لو كان الأمر كما قال أصحاب هذا القول.

ولو كان طلب الرقية من الغير يخرج المرء من السبعين ألفا الذين يدخلون الجنة بغير

---

(١) انظر: "قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة" ص (٥٧)، و"مجموع الفتاوى" (١/٧٨) (٢٧/٦٨)، و"جامع المسائل" (٢/١١٣)، و"حادي الأرواح" ص (١٧٧)، و"مفتاح دار السعادة" ص (٥٢٠)، و"زاد المعاد" (١/٤٩٦)، و"تيسير العزيز الحميد" ص (٨٢–٨٣)، و"فتح المجيد" (١/١٦٥–١٦٦، ١٦٨)، و"القول المفيد" (١/٩٧)، و"السلسلة الصحيحة" (١/٣٤٥، ٨٤٤).

(٢) "حادي الأرواح" ص (١٧٧).

حساب لما وجّه النبي –صلى الله عليه وسلم- أحبّ زوجاته إلى ما يخرجها من هذا الجزاء الكبير، ولقرأ عليها –عليه الصلاة والسلام- دون طلب منها ودون أن يأمرها بطلب من يرقيها، فإن رقية النبي –صلى الله عليه وسلم- لها دون طلب منها لا يخرجها من تحقيق التوكل وكماله حتى عند أصحاب هذا القول.

وليس هناك ضرورة ولا حاجة في أمر النبي –صلى الله عليه وسلم- لها بالاسترقاء؛ إذ بإمكان النبي –صلى الله عليه وسلم- أن يرقيها دون طلب منها ودون أن تطلب الرقية من أي أحد، فالحديث يدل على أن طلب الرقية من الغير لا يفوت على المرء الفضل العظيم والأجر الجزيل الوارد في حديث السبعين ألفا، وأن قول النبي –صلى الله عليه وسلم- "لا يسترقون" ليس المراد به أنهم لا يطلبون الرقية من الغير.

ومما يبيّن بعد هذا القول عن الصواب: قول الشيخ ابن عثيمين –رحمه الله- عند شرحه حديث عائشة –رضي الله عنها-: "وقوله هنا في الحديث "أمر أن يسترقي أو أمرني أن استرقي من العين"، وقوله في الحديث الثاني: "استرقوا لها فإن بها النظرة" ربما يقال: إن هذا الحديث يقيد الحديث السابق في السبعين ألفا الذين يدخلون الجنة بلا حساب ولا عذاب فقال: "هم الذين لا يسترقون" فيكون المراد بذلك الحديث "لا يسترقون" رقى لا تفيد ولا تنفع، أما إذا كانت تفيد وتنفع فإنّ الرسول –صلى الله عليه وسلم- لا يأمر بأمر يُحْرَم به صاحبه من دخول الجنة بلا حساب، فإذا علمنا أن هذه الرقية نافعة، وأن نفعها مطرد فإن الاسترقاء بهذه الرقية لا ينقل الإنسان من الوصف الذي يستحق به أن يدخل الجنة بلا حساب ولا عذاب"، ثم قال عن حديث عائشة: "فإن ظاهره أن الإنسان يسترقي لنفسه، وبهذا يكون تقييد ما سبق من الحديث "لا يسترقون" بهذا الشيء الذي إذا استُرقي له نفع"[1].

قلت: وما قاله الشيخ –رحمه الله- هنا- هو عين الصواب والحق، وهو يشعر بتراجع الشيخ عن قوله السابق.

والرقية التي لا تفيد ولا تنفع هي الرقية المحرّمة التي فقدت أحد شروط الرقية الجائزة.

---

(١) "شرح صحيح البخاري" مفرّغ من الشريط السادس، من كتاب المرضى والطب.

والرقية النافعة هي الرقية الشرعية التي توفر فيها شروط الرقية الثلاثة التي أجمع عليها العلماء.

وعليه فإن المراد بقول النبي -صلى الله عليه وسلم- "لا يسترقون" أي الرقية المحرّمة الممنوعة.

وأمّا العلة التي ذكرت من كون المسترقي سائل، راجٍ نفع الغير، ملتفت إلى غير الله بقلبه فهي منتقضة عليهم بالتداوى لدى الأطباء، فإن من ذهب إلى الأطباء وطلب منهم الدواء والعلاج فإنه سائل، راجٍ نفع الغير، ملتفت إلى غير الله بقلبه، إلَّا أن هذا السؤال وهذا الالتفات لكونه سببًا لا يضرّ المرء ولا يقدح في توكله، بل إن التوكل لا يصح إلَّا بالأخذ بالأسباب وتفويض الأمر إلى ربّ البريات ومسبب الأسباب، والسبب هنا ليس مكروهًا فيمنع، بل دلَّ حديث عائشة على اعتباره.

ثم إن كون المرء يعتقد في الراقي إذا انتفع برقيته أنه من أولياء الله وأنه مجاب الدعوة[1] ليس في الشرع ما يمنعه، فإن كل مسلم هو ولي الله، وهذه الولاية تزيد بزيادة الإيمان والتقى كما قال تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ۝٦٢ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ ۝٦٣﴾[2] فكلما زاد الإيمان والتقوى زادت الولاية، والعكس بالعكس.

وكون بعض الناس قد يفتنون بالرقاة وبصلاح بعضهم لا يوجب ذلك عدم مشروعية الاسترقاء، فإن ذلك قد يقع من بعض الناس في الأطباء والطب الحديث، فبعض الناس تتعلق قلوبهم بذلك حتى يجعل الأدوية الحديثة والأطباء فوق كونهم سببًا، وهو نوع شرك، وقد سمعت وسمع غيري قول بعضهم عن بعض الأدوية: "إنه نافع مائة بالمائة" أو "وحدة بوحدة" أي إن هذا الدواء لا يتخلف سببه، وهذا اعتقاد فاسد، وهو كاعتقاد أهل الجاهلية في الكي والرقية، ومع ذلك فإن وقوع هذا الخلل من بعض الناس لا يوجب كراهة التداوي بالأدوية الحديثة.

(١) انظر: "لقاء الباب المفتوح" اللقاء (٥٥) (١٢١-١٢٢).

(٢) يونس الآية: ٦٢ - ٦٣.

فما ذكروه ليس صالحًا للتعليل، ولا مناسبا للوصف الوارد في الحديث، وأصل العلة متفقة بين طلب العلاج من الرقاة والأطباء، وإن اختلف وجه تعلق القلب والتفاته ورجائه، ولهذا فإن من أهل العلم من طرد قوله في المسألة فكره التداوي والعلاجات عمومًا لحديث السبعين ألفا الذين يدخلون الجنة بغير حساب.

وابن القيم -رحمه الله- قد أورد على نفسه إيرادًا متعلقًا بهذه المسألة فقال: "فإن قيل: فما تصنعون بالحديث الذي في الصحيحين عن عائشة -رضي الله عنها- أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- كان إذا أوى إلى فراشه جمع كفّيه ثم نفث فيهما، فقرأ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ١﴾ و ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ ١﴾ و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ١﴾ ويمسح بهما ما استطاع من جسده، ويبدأ بهما على رأسه ووجهه ما أقبل من جسده، يفعل ذلك ثلاث مرات، قالت عائشة: فلما اشتكى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- كان يأمرني أن أفعل ذلك به"[1]، ثم أجاب -رحمه الله- عن هذا الايراد بأن الحديث روي بألفاظ عدة وذكرها ثم قال: "وهذه الألفاظ يُفسِّر بعضها بعضا، وكان -صلى الله عليه وسلم- ينفث على نفسه، وضعفه ووجعه يمنعه من إمرار يده على جسده كله، فكان يأمر عائشة أن تُمر يده على جسده بعد نفثه هو، وليس ذلك من الاسترقاء في شيء، وهي لم تقل: كان يأمرني أن أرقيه، وإنما ذكرت المسح بيده بعد النفث على جسده، ثم قالت: كان يأمرني أن أفعل ذلك به، أي: أن أمسح جسده بيده كما كان هو يفعل"[2].

قلت: وقوله "وليس ذلك من الاسترقاء في شيء" كلام في محلّه، إلّا أن هذه اللفظة "كان يأمرني أن أفعل ذلك به" يعود بالإبطال على العلّة التي من أجلها كرهوا الاسترقاء، وهي سؤال الغير والتفات القلب إليه فالنبي -صلى الله عليه وسلم- هنا قد سأل عائشة وطلبها أن تفعل ذلك به.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ح (٥٧٤٨).

(٢) "زاد المعاد" (١/٤٩٦-٤٩٧).

المبحث التاسع: القول التاسع، والراجح، وأوجه رجحانه.

القول التاسع: أن المراد بقوله صلى الله عليه وسلم: "ولا يسترقون": الرقى الممنوعة المخالفة للشريعة؛ لما فيها من الشرك، أو ما قاربه، أو ما هو مظنة له.

وهذا قول البيهقي، ونقله عن الإمام أحمد، وقول ابن حبان، والكرماني، والمازري[(١)]، وبدر الدين العيني، وأبي الحسن القابسي[(٢)]، والمناوي، وهو أحد الجوابين للنفراوي[(٣)].

ويدخل في الرقى الممنوعة المخالفة للشريعة:

الرقى التي كانوا يسترقون بها في الجاهلية، والرقى الشركية التي فيها دعاء غير الله، والاستغاثة والاستعاذة بغيره من الملائكة والأنبياء، والجن والشياطين.

ويدخل فيها أيضًا:

الرقى المجهولة، وما لا يدرى ولا يعقل معناه، وإذا اعتقد أيضًا مؤثرة بطبعها، وأنها نافعة لا محالة، واعتمد عليها لا على الله فيما وضع فيها من الشفاء.

وهذا القول هو الصحيح من أقوال أهل العلم في المراد بقول النبي –صلى الله عليه وسلم– "ولا يسترقون" **وذلك لما يلي**:

أولًا: أن الحديث فيه ذكر أربع صفات للذين يدخلون الجنة بغير حساب، ثلاث منها منفية سلبية، وصفة ثبوتية، فالثبوتية هي التوكل على الله تعالى، وهي الجامع لما سبق من

---

(١) أبو عبد الله محمد بن علي التميمي المالكي، كان بصيرًا بعلم الحديث، وإليه كان يفزع في الفتيا في الفقه، كان حسن الخلق، مليح المجالسة، توفي سنة (٥٣٦هـ)، وله (٨٣) سنة. انظر: "سير أعلام النبلاء" (٢٠/١٠٤-١٠٦).

(٢) أبو الحسن علي بن محمد المعافري المالكي، ولد سنة (٣٢٤هـ)، كان عارفًا بالعلل والرجال، والفقه والفقه والأصول والكلام، مصنِّفًا يقظًا، دينًا تقيًا. انظر: "سير أعلام النبلاء" (١٧/١٥٨-١٥٩).

(٣) انظر: "الجامع لشعب الإيمان" (٢/٣٩٥-٣٩٦)، و"صحيح ابن حبان" ص (١٦١٩)، و"المعلم بفوائد مسلم" (١/٢٣١)، و"الكواكب الدراري" (٢٠/٢١٨-٢١٩) (٢٣، ٢، ٤٥)، و"عمدة القاري" (٢١/٣٧٧) (٢٣/١٠٥، ١٧٥)، و"فيض القدير" (١/٦٢٦) (٢/٤٠٧-٤٠٨)، "الفواكه الدواني" (٢/٥٤٧).

الصفات المنفية، وهي أصل لها.

والمنفية ثلاث صفات تشترك في علة واحدة وهي الشرك وما قاربه، وإذا كانت الصفة الثبوتية هي الجامع والأصل لما سبق، فإن الصفات المنفية مقابلة لهذه الصفة، فالتوكل على الله تعالى يقابله ويناقضه: التطير، والاكتواء الذي كان عليه أهل الجاهلية، والاسترقاء المحرم الشركي.

ثانيًا: أن العلّة التي ذكرها أصحاب هذا القول وهي الشرك وما يقاربه هي علة مطردة، اشتركت فيها الأوصاف الثلاثة المنفية في الحديث، فهؤلاء الذين يدخلون الجنة بغير حساب لا يسترقون الرقية المحرّمة الشركية، ولا يكتوون كأهل الجاهلية، الذين كانوا يعتقدون أن الكيّ نافع بطبعه لا محالة وأنه سبب لا يتخلّف مسبَّبَة، ولا يتطيرون، والطيرة شرك وهي أمرٌ ظاهر، ومما لا مرية فيها، ولا خلاف عليها.

ثالثًا: أن نصوص الرّقية وردت بذكر نوعين من الرّقى: أحدهما: رقيّة مأذون فيها جائزة شرعية، والثاني: رقية ممنوعة محرّمة شركيّة، ففي مقام الإثبات تحمل النصوص على الرّقية الجائزة الشرعية، وفي مقام النفي كما في قوله –صلى الله عليه وسلم–: "ولا يسترقون" تحمل النصوص على الرقية الممنوعة الشركية، وبهذا تجتمع الأدلة، ويتفق ما ورد في هذا الباب.

رابعًا: أن إفراد الله تعالى بالتوكل، والحذر من الشرك المناقض لذلك أو المقارب له من أَجلِّ العبادات وأعظمها، ومن أعلى صفات المؤمنين، ومن أَهم ما يحرص عليه الموحدون، ومن نظر إلى فضائل التوحيد في النصوص، وأَهميته، وعظم شأنه، ونظر إلى خطورة الشرك، وتحذير النصوص منه، ومن وسائله، وطرقه، وأسبابه: علم أن هذا الفضل الوارد في الحديث لا يبعد أن يختصّ بالموحدين المجانبين للشرك عمومًا وللشرك في الرّقية خصوصا.

فهؤلاء السبعون ألفًا الذين يدخلون الجنة بغير حساب قاموا بعبادة التوكل على الله حقّ القيام، وذلك بإفرادهم الرب تعالى بهذه العبادة الجليلة، وتحقيقها كما أراده الله، واجتناب كل ما يناقضها، ويبطلها، ويقدح في أصلها وكمالها، من الشرك أو ما يقاربه، فالله –جل وعلا– بكرمه وجوده وفضله ومنته قد خصّ هؤلاء السبعين ألفًا بمزية وفضيلة ليست لغيرهم، فإن تحقيق التوكل واجتناب ما يناقضه ليس بالأَمر الهيِّن، فكون الإنسان يفوِّض

جميع أموره إلى الله، يتوكل على ربه في أمور دينه ودنياه، في عباداته وعاداته، وجميع شؤون حياته، فيكون معتمدًا على ربه، متعلق القلب به، مفوضًا أَمره إليه، واثقًا بربه ومولاه، وهو في نفس الوقت يقوم بالأسباب التي أمره الله بها، دون أَن يتعلق قلبه بالسبب، ويقوم بالأسباب وهو يعتقد أنها مؤثرة، وأنها ليست مجرد علامات وأمارات، وأن تأثيرها ليس مستقلًا بذاته بل بمشيئة الله تعالى، كل ذلك ليس بالأمر اليسير، بل هو توفيق من الله وإعانه منه لمن يشاء من عباده.

والناس قد ضلوا في ذلك من جهتين:

منهم من ضل من جهة التصور الصحيح للتوكل، فجعل توكله تواكلًا، فترك الأسباب وأعرض عنها ظانًا أن ذلك هو التوكل الذي أَمر الله به.

ومنهم من ضل من جهة تحقيق التوكل نفسه، فالتصور والاعتقاد عنده صحيح موافق للنصوص، ولكن العمل مخالف لاعتقاده، والموفق من وفقه الله.

وأمّا اعتراض القاضي عياض على هذا القول:

بأن الحديث يدلّ على أن للسبعين ألفًا مزية على غيرهم وفضيلة انفردوا بها عمّن شاركهم في أَصل الفضل والديانة[1].

فالجواب:

أنه منقوض عليه بأَنّ من صفات السبعين الفًا الواردة في الحديث أنهم "لا يتطيرون".

وهو أمر يشترك فيه أَهل الفضل والديانة من أَهل التوحيد فهل يقال: إن المراد بقوله — صلى الله عليه وسلم- "ولا يتطيرون" أَمرٌ آخر غير التشاؤم المعروف الذي عليه أَهل الجاهلية وما كان بمعناه؟!!

ومما يستأنس به في هذا المقام:

أن بعض العلماء الذين رجحوا قولًا آخر غير هذا القول كالخطابي[2] والشوكاني[3]

---

(١) انظر: "إكمال المعلم" (٦٠١/١-٦٠٢)، و"فتح الباري" (٢٢٢/١٠).

(٢) انظر: "أعلام الحديث" (٢١١٧/٣).

(٣) انظر: "نيل الأوطار" (٣٤٨/٥-٣٤٩).

ذكروا هذا القول احتمالًا للمراد بقوله -صلى الله عليه وسلم- "لا يسترقون"، وهو أيضًا أحد الاحتمالين للمراد بالحديث عند القسطلاني[1].

وهذا يشعر بقوة هذا القول حتى عند بعض من خالفه أو من لم يجزم بغيره. والله أعلم.

(١) انظر: "إرشاد الساري" (٣٧٢/٨، ٣٩٦) (٢٧١/٩).

الخاتمة:

في نهاية المطاف وخاتمة البحث أُلخص للقارئ الكريم أَهم نتائجه فأقول:

إن أقوال العلماء في المراد بقول النبي –صلى الله عليه وسلم– "ولا يسترقون" ترجع إلى المآخذ الآتية:

أولًا: التفريق بين حالين.

وهؤلاء الذين فرّقوا اختلفوا في وجه التفريق:

أ- فمنهم من فرّق بين الرقية في حال الصحة قبل وقوع البلاء، وبين الرقية في حال المرض بعد وقوع البلاء، فحملوا قوله "لا يسترقون" على ترك الرقية في حال الصحة.

وهذا يردّه: رقية النبي –صلى الله عليه وسلم– لنفسه قبل وقوع البلاء في حال صحته، وهو سيّد المتوكلين، وإمام الموحدين، وخير الواثقين المعتصمين برب العالمين.

ب- ومنهم من فرّق بين من له قوة على الصبر وتحمّل المرض، وبين من لا قدرة له على ذلك، فحملوا قوله "ولا يسترقون" على ترك الرقية ممّن له قوة على الصبر.

وهذا يردّه: رقية النبي –صلى الله عليه وسلم– لنفسه حال مرضه وشكواه، وهو إمام الصابرين، وقدوتهم، وأقواهم صبرًا، وأكملهم إيمانًا.

ج- ومنهم من حمل الحديث على أن ترك الرقية هو الأفضل، والإذن فيها على الجواز.

وهذا يردّه: رقية النبي –صلى الله عليه وسلم– لنفسه كل ليلة، إذا أوى إلى فراشه، حتى أصبحت ديدنًا له، وأمرًا معتادًا منه، فلم يكن ذلك مرّة أو مرتين حتى يقال: إنه فعله لبيان الجواز، وإنما كثر حصول ذلك منه وتكرّر وقوعه.

وهو –عليه الصلاة والسلام– قد أَمر عائشة –رضي الله عنها– بالاسترقاء، فلو كانت الرّقية أَقلّ شأنًا، وأدنى كمالًا وفضلًا لما أمرها بذلك، ولحثها على الأكمل والأَتم والأفضل.

د- ومنهم من فرّق بين درجة الخواصّ والأولياء المتحققين بالإيمان، المعرضين عن

أسباب الدنيا لا يلتفتون إلى شيءٍ من علائقها، وبين العوام المرخصّ لهم في الرّقية والدواء والعلاج، فحملوا قوله "لا يسترقون" على درجة الخواص والأولياء.

ويجاب عن قولهم: بأن الإعراض عن الأسباب إن أرادوا به: الأسباب المكروهة فنعم، هذا من صفة الأولياء الخواص، إلّا أن الرّقية ليست من هذا القبيل، بل هي من الأسباب المشروعة، فقد رقى النبي –صلى الله عليه وسلم– نفسه، ورقاه جبريل، ورقته عائشة، وأمر بالرقية وحثّ عليها.

وإن أرادوا بالإعراض عن الأسباب: تركها مطلقا، فهذا مخالف للشرع قادح في الحكمة والعقل، منافٍ للتوكل.

ثم إن الرقى من قبيل الدعاء، والرّقى الواردة في النصوص اشتملت على أدعية عظيمة جليلة، فهل يقال: إن ترك ذلك والإعراض عنه من صفات الأولياء وخواصّ عباد الله؟!!

هـ- ومنهم من فرّق بين رقية المرء لنفسه، وبين طلب الرقية من الغير، فالأولى مشروعة ولا تفوّت الفضل الوارد في الحديث، وأمّا طلب الرقية من الغير فهي المرادة من قوله "لا يسترقون" وهي التي تفوت على المرء الفضل والكمال الوارد في الحديث.

وهذا يردّه: ما ثبت في صحيح مسلم من حديث عائشة أنها قالت: "كان رسول الله –صلى الله عليه وسلم– يأمرني أن استرقي من العين"، فأمرها أن تطلب الرّقية لنفسها لا لغيرها، وما كان النبي –صلى الله عليه وسلم– ليفوّت هذا الفضل العظيم على أحبّ نسائه إليه، لاسيما إذا علمنا أن رقية النبي –صلى الله عليه وسلم– لها من غير طلب منها لا يفوّت عليها هذا الفضل، حتى عند أصحاب هذا القول.

ثانيًا: منهم من جعل الرّقية من الأسباب الموهومة، وليست من الأسباب الحقيقة للشفاء؛ فلأجل ذلك كان استعمالها قادحًا في التوكل، بخلاف سائر أنواع الطب.

وجعل الرّقية من الأسباب الموهومة غير الحقيقية هو تهوين من شأن القرآن والدعاء، فالرّقية ما هي إلّا آيات تتلى، ودعوات ترفع.

ولو كان من التوكل: ترك الرّقية لكان سيد ولد آدم، ومن سار على هديه وسنته قد

فـاتهم اللحـوق بالسـبعين ألفًـا، الـذين يـدخلون الجنـة بغـير حسـاب، فـإنهم رقـوا أنفسـهم، ورقاهم غيرهم، وأحسنوا إلى غيرهم.

وواقع الصالحين الصادقين وتجاربهم من لدن عهد رسول الله –صلى الله عليه وسـلم– ومن بعدهم يثبت نفع الرّقية وأثرها، وأنها سبب حقيقي لا وهمي.

ثالثًا: ومنهم من عدّ ترك الرقى والتداوي عمومًا من التوكل على الله والاعتصام به، إذ قد علـم الله أيام المرض وأيام الصحة، وكلٌّ مقـدر ومكتوب، فلا يزيد عمر المرء بالرقى والعلاجات، ولا ينقص بترك ذلك، فحملوا قوله "ولا يسترقون" على كراهة الرقى والتداوي.

وهذا يردّه: النصوص الكثيرة المستفيضة عن النبي –صلى الله عليه وسلم– من قوله وفعله وتقريره الدالة على مشروعية التداوي، ثم إن الرسول –صلى الله عليه وسلم– أعلمنا بأن التداوي والرقية من قدر الله، فالمسلم يرد قدر الله بقدر الله، يردّ قدر المرض بقدر العلاج، وقدر الداء بقدر الدواء من الرقية وغيرها من الأدوية النافعة.

رابعًا: ومنهم من جعل العلَّة من قوله "ولا يسترقون" الشرك وما قاربه، أو ما هو مظنّة له، فحملوا قوله "ولا يسترقون" على الرقى الممنوعة المخالفة للشريعة.

وهذا هو الصحيح لدلالة النصوص عليه، فإن نصوص الرقية جاءت بذكر نوعين من الرقية، والتفريق بينهما، الأولى: رقية ممنوعة محرّمة شركية، والثانية: رقية مأذون فيها جائزة مشروعة، فتحمل أحاديث النهي والحث على ترك الرقية على النوع الأول، وتحمل أحاديث الإذن على النوع الثاني، وبه تجتمع الأدلة، ويتفق ما ورد في هذا الباب.

وعلة هذا القول مطردة، سالمة من المعارضة والنقض، وقد اشتركت في هذه العلّة الأوصاف الثلاثة المنفية في الحديث في قوله "لا يسترقون، ولا يكتوون، ولا يتطيرون" فلا يسترقون الرقية الشركية المحرّمة، ولا يكتوون كأهل الجاهلية ولا يتطيرون والطيرة شرك.

هذا ما توصلت إليه من خلال هذا البحث المتواضع، فمن وافقني الرأي فليكن من الداعين الشاكرين، ومن خالفني فليكن من العاذرين، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العاملين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين.

فهرس المصادر والمراجع

١- "**الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان**" محمد بن حبان، ترتيب: علاء الدين علي بن بلبان، تحقيق: خليل بن مأمون، ط: المعرفة، الأولى، بيروت، ١٤٢٥هـ.

٢- "**إحياء علوم الدين**" لأبي حامد الغزالي، ط: دار الكتب العلمية، بيروت.

٣- "**إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري**" أحمد بن محمد القسطلاني، ط: الأميرية مصر، السادسة، ١٣٠٥هـ.

٤- "**الاستذكار**" لابن عبدالبر، علّق عليه: سالم محمد ومحمد علي، ط: دار الكتب العلمية بيروت، الثانية: ١٤٢٣هـ.

٥- "**أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري**" أبي سليمان حمد الخطابي، تحقيق ودراسة: د. محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود، ط: جامعة أم القرى، الأولى، ١٤٠٩هـ.

٦- "**الأعلام**" خير الدين الزركلي، ط: دار العلم للملايين، بيروت، الخامسة عشرة ٢٠٠٢م.

٧- "**إكمال المعلم بفوائد مسلم**" عياض بن موسى اليحصبي، تحقيق: د.يحي إسماعيل، ط: دار الوفاء المنصورة، الأولى، ١٤١٩هـ.

٨- "**تأويل مختلف الحديث**" عبد الله بن مسلم بن قتيبة، ط: دار الكتب العلمية، بيروت.

٩- "**تفسير التحرير والتنوير**" محمد الطاهر ابن عاشور، ط: الدار التونسية، تونس ١٩٨٤م.

١٠- "**تفسير الخازن**" علاء الدين علي بن محمد الخازن، ضبطه وصححه: عبد السلام محمد، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤٢٥هـ.

١١- "**تفسير المنار**" محمد رشيد رضا، ط: المنار، مصر، الأولى.

١٢- **"التمهيد لشرح كتاب التوحيد"** صالح آل الشيخ، ط: دار التوحيد، الرياض، الأولى، ١٤٢٣هـ.

١٣- **"التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد"** لابن عبد البر، تحقيق: أسامة بن إبراهيم، ط: الفاروق الحديثة، القاهرة، الرابعة، ١٤٢٩هـ.

١٤- **"تهذيب الفروق والقواعد السنية في الأسرار الفقهية"** محمد علي المالكي، مطبوع مع كتاب الفروق للقرافي، من إصدارات وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف، السعودية، ١٤٣١هـ، أشرف على الطباعة: دار النوادر الكويتية.

١٥- **"تهذيب اللغة"** أبي منصور محمد الأزهري، حققه وقدّم له: عبد السلام هارون، راجعه: محمد علي النجار.

١٦- **"تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد"** سليمان بن عبد الله، تحقيق: زهير الشاويش، ط: المكتب الإسلامي، بيروت، الأولى، ١٤٢٣هـ.

١٧- **"جامع المسائل"** شيخ الإسلام ابن تيمية، المجموعة الثانية، تحقيق: محمد عزير شمس، ط: عالم الفوائد، مكة المكرمة، الأولى، ١٤٢٢هـ.

١٨- **"الجامع لشعب الإيمان"** أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: د. عبد العلي عبد الحميد، ط: الرشد، الرياض، الثانية، ١٤٢٥هـ.

١٩- **"حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح"** ابن قيم الجوزية، حققه: علي الشربجي وقاسم النّوري، ط: الرسالة، بيروت، الأولى، ١٤١٢هـ.

٢٠- **"حاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني"** علي العدوي المالكي، حققه: أحمد حمدي، ط: مطبعة المدني، القاهرة، الأولى، ١٤٠٧هـ.

٢١- **"حكم التداوي في الإسلام"** د. علي محمد المحمدي، بحث ضمن مجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد السابع، السنة ١٤١٢هـ.

٢٢- **"الروضة النديّة شرح الدرر البهيّة"** محمد صديق القنوجي، تعليق وتخريج: محمد صبحي حلّاق، ط: دار الأرقم، بريطانيا، الثانية، ١٤١٣هـ.

٢٣- **"سلسلة الأحاديث الصحيحة"** الألباني، ط: المعارف، الرياض، ١٤١٥هـ.

٢٤- **"سنن أبي داود"** سليمان بن الأشعث، بإشراف ومراجعة: صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، ط: دار السلام، الرياض، الثالثة، ١٤٢١هـ.

٢٥- **"سنن الترمذي"** أبي عيسى محمد الترمذي، بإشراف ومراجعة: صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، ط: دار السلام، الرياض، الثالثة، ١٤٢١هـ.

٢٦- **"سنن النسائي"** أحمد بن شعيب النسائي، بإشراف ومراجعة: صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، ط: دار السلام، الرياض، الثالثة، ١٤٢١هـ.

٢٧- **"سير أعلام النبلاء"** محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ط: مؤسسة الرسالة، بيروت، الحادية عشرة، ١٤٢٢هـ.

٢٨- **"شرح زاد المستقنع"** للشيخ محمد المختار الشنقيطي، دروس صوتية مفرّغة، قام بتفريغها: موقع الشبكة الإسلامية، وهي على موقع المكتبة الشاملة.

٢٩- **"شرح صحيح البخاري"** لابن بطال علي بن خلف، ضبط نصّه وعلّق عليه: ياسر بن إبراهيم، ط: الرشد، الرياض.

٣٠- **"شرح صحيح البخاري"** محمد بن صالح العثيمين، درس صوتي مفرّغ من الشريط السادس، من كتاب المرضى والطب.

٣١- **"شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل"** ابن قيّم الجوزية، تحقيق: د. عمر الحفيان، ط: العبيكان، الرياض، الأولى، ١٤٢٠هـ.

٣٢- **"صحيح البخاري"** الإمام محمد بن إسماعيل البخاري، بإشراف ومراجعة: صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، ط: دار السلام، الرياض، الثالثة، ١٤٢١هـ.

٣٣- **"صحيح سنن أبي داود"** الألباني، ط: المعارف، الرياض، الثانية، ١٤٢١هـ.

٣٤- **"صحيح سنن الترمذي"** الألباني، ط: المعارف، الرياض، الثانية، ١٤٢٢هـ.

٣٥- **"صحيح مسلم"** الإمام مسلم بن الحجاج، بإشراف ومراجعة: صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، ط: دار السلام، الرياض، الثالثة، ١٤٢١هـ.

٣٦- "**صيد الخاطر**" ابن الجوزي، تحقيق: عامر ياسين، ط: ابن خزيمة، الرياض، الثانية، ١٤١٩هـ.

٣٧- "**عمدة القاري شرح صحيح البخاري**" بدر الدين العيني، ط: إحياء التراث العربي، بيروت، الأولى، ١٤٢٤هـ.

٣٨- "**غذا الألباب شرح منظومة الآداب**" محمد بن أحمد السفاريني، ضبطه وصححه: محمد الخالدي، ط: دار الكتب العربية، بيروت، الثانية، ١٤٢٣هـ.

٣٩- "**فتح الباري بشرح صحيح الإمام البخاري**" أحمد بن علي بن حجر، تحقيق: محب الدين الخطيب، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، ط: المكتبة السلفية، القاهرة، الثالثة، ١٤١٧هـ.

٤٠- "**فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد**" عبد الرحمن بن حسن، تحقيق: د. الوليد آل فريان، ط: الصميعي، الرياض، الثانية، ١٤١٧هـ.

٤١- "**الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني**" أحمد بن غنم النفراوي، ضبطه وصححه: عبد الوارث محمد علي، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤١٨هـ.

٤٢- "**فيض القدير شرح الجامع الصغير**" محمد المناوي، ضبطه: أحمد عبد السلام، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ.

٤٣- "**القول المفيد على كتاب التوحيد**" محمد العثيمين، اعتنى به: د. سليمان أبا الخيل و د. خالد المشيقع، ط: العاصمة، الرياض، الأولى، ١٤١٥هـ.

٤٤- "**الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري**" محمد بن يوسف الكرماني ط: دار إحياء التراث العربي، بيروت، الثانية، ١٤٠١هـ.

٤٥- "**لسان العرب**" محمد بن مكرم ابن منظور، ط: دار صادر، بيروت، الثالثة، ١٤٢٤هـ.

٤٦- "**لقاء الباب المفتوح (٥١-٦٠)**" محمد بن صالح العثمين، إعداد: د.

عبد الله الطيار، ط: دار الوطن، الرياض، الأولى ١٤١٨هـ.

٤٧- "**مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**" علي بن أبي بكر الهيثمي، تحقيق: عبد الله الدرويش، ط: دار الفكر، بيروت، الأولى، ١٤٢٥هـ.

٤٨- "**مجموع فتاوى ابن تيمية**" شيخ الإسلام، جمع ترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، ط: الأولى، ١٤٢٣هـ.

٤٩- "**مختصر منهاج القاصدين**" أحمد بن محمد المقدسي، تحقيق: زهير الشاويش، ط: المكتب الإسلامي، الثامنة، ١٤٠٩هـ.

٥٠- "**مدارج السالكين**" ابن القيم الجوزية، ط: دار الكتاب العربي، بيروت، الأولى، ١٤٢٥هـ.

٥١- "**المعجم الكبير**" أبي القاسم الطبراني، حققه وأخرج أحاديثه: حمدي عبد المجيد، ط: إحياء التراث العربي، بيروت، الثانية، ١٤٢٢هـ.

٥٢- "**معجم المؤلفين**" عمر رضا كحالة، ط: الرسالة، بيروت، الأولى، ١٤١٤هـ.

٥٣- "**المعلم بفوائد مسلم**" لأبي عبد الله محمد بن علي المازري، تحقيق: محمد الشاذلي النيفر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الثانية، ١٩٩٢م.

٥٤- "**مفتاح دار السعادة**" ابن القيم الجوزية،ط: دار الكتاب العربي، بيروت، الأولى، ١٤٢٥هـ.

٥٥- "**المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم**" لأبي العباس أحمد بن عمر القرطبي، تحقيق: محي الدين ديب وشاركوه، ط: دار ابن كثير، بيروت، الأولى، ١٤١٧هـ.

٥٦- "**مقاييس اللغة**" أحمد ابن فارس، تحقيق وضبط: عبد السلام هارون، ط: دار الجيل، بيروت، ١٤٢٠هـ.

٥٧- "**المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**" محي الدين النووي، تحقيق: خليل مأمون، ط: المعرفة، بيروت، العاشرة، ١٤٢٥هـ.

٥٨- "**النهاية في غريب الحديث والأَثر**" أبي السعادات المبارك ابن الأثير، أشرف عليه وقدم له: علي بن حسن عبد الحميد، ط: ابن الجوزي، السعودية، الثانية، ١٤٢٣هـ.
٥٩- "**نيل الأوطار**" محمد بن علي الشوكاني، خرّج أحاديثه: عصام الدين الصبابطي، ط: دار الحديث، القاهرة،، الأولى، ١٤١٣هـ.
٦٠- "**هدية العارفين**" إسماعيل باشا البغدادي، ط: احياء التراث العربي، بيروت.

فهرس الموضوعات